المُصْطلحُ النحْوُلِسَـاني في:
"ترجمة مُنْـذر عَيّاشي
للقاموس الموسوعي الجديد لعُلوم اللِّسان "

"مقاربة تحليلية نـقديّـــة"

عبد الجَبّار تَوامي

كلية اللغة العربية ـ الرياض

قد ظهرت ترجمة عربية للقاموس اللساني الموسوعي الفرنسي المعنون بـ: Nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language، وهو من تأليف أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، قام بها الدكتور منذر عياشي، وعندما اطلعت على طبعته الأولى التي أخرجتها جامعة البحرين سنة ٢٠٠١م، راعتني الأخطاء الهائلة (التي ربما لا يقع فيها المبتدئون) في ترجمة المصطلحات اللسانية من اللغة الفرنسية إلى العربية والتي كثيرا ما عصفت بمعنى النصّ، ومن الأمثلة الواضحة على مدى فداحة الأخطاء وشناعتها في تلك الطبعة، ترجمته ـ مثلا ـ لمصطلح: " proposition" بـ"القضية" (وهي من مصطلحات الفلسفة وعلم المنطق خاصة)، بدل "الجملة"، والحديث يدور حصرا عن النحو والتحليل النحوي وعن المسند إليه والمسند والفعل والفاعل!!

وقد صدرت مؤخرا للقاموس طبعة ثانية وصفت ـ تحت العنوان في الغلاف ـ بأنها "طبعة منقحة"، قام بنشرها المركز الثقافي بالمغرب، ورغم التنقيح ـ ومن آثاره أن المترجم صحّح ترجمة المصطلح: "proposition" المشار إليه آنفا ـ فإنّ الاضطراب والتناقض والخلط والأخطاء المذهلة في ترجمة المصطلحات النحو لسانية لمّا تزل فاشية فيه، والتي أدّى إليها ـ كما سنرى ـ التسرّع وغياب المنهج في ترجمة المصطلح اللساني، الذي من أسبابه ـ كما سيأتي ـ النقص الواضح في علم الترجمة والثقافة اللسانية!

هذا وقد أشار المترجم في مقدمة ترجمته لهذه الموسوعة التي سمّاها "فاتحة المترجم" إلى أنّ هناك مجموعة من التحدّيات واجهته أثناء ترجمته لهذا القاموس، ونسوق بعضها ههنا لأهمّيتها ولأنّنا سنحتاج إليها لاحقا أثناء المناقشة والنقد التطبيقي العملي للمصطلحات، وأوّلها التحدّي المصطلحي: فالمصطلحات كما يذكر تعدّ بالمئات، وهي تحتاج إلى ما يقابلها في العربية، وبعضها موجود، وهو

قليل وغير مستقرّ في صيغته وضبطه للمعنى، ومعظم المصطلحات غير موجود، ليس على صعيد اللغة واللفظ ـ كما يضيف ـ ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه، وأن الأمر في مثل هذه الحالة يتراءى له كأنه أكبر من كل كوارث العالم! (وهذا محض تهويل كما سنرى)، ثم يخلص بعد هذا إلى أنّه رغم ما واجهه لا يزعم أنّه نجح في المواجهة، ولكنه يعلم أنّه لم يغرب في صناعة المصطلح ولم يكسر قوانين صنعه في العربية. ثمّ يناقض هذا الكلام كلّه، فيذكر أنّه نتيجة لهذا قد جاء في كثير من المرات سهلا على اللسان مطواعا، وغير عصيّ على الإدراك رغم وجود استثناءات أنهكته وأعيت حيلته![1].

والتحدّي الثاني الذي أشار إليه: التحدّي المعرفي، وقصد به أنّ هناك طريقة جديدة احتوتها هذه الموسوعة لإنتاج المعرفة غير معهودة لدى السواد الأعظم من الباحثين العرب، وقد كان عليه أن يتمثّلها لكي يعيد إنتاجها! بالإضافة إلى ذلك هناك أمور تتعلّق بالمعرفة اللسانية عموما تقدّمها هذه الموسوعة، ولكنّها في الدرجة "الصفر" من الفكر اللغوي العربي المعاصر، أو هي بالنسبة إليه في حكم المعدوم!! وكان يجب عليه أن يجد اسما لما لا اسم له! وأن ينقل تجربة معرفية غير مفكر فيها لكي يصار إلى التفكير فيها، من غير أن يجعلها ترتدي ثوب الغربة والغرابة والعجمة والغموض![2] (وهذا محض تهويل آخر كما سنرى).

وسنتبيّن في هذا المقال مدى صدق المترجم فيما زعم أنه قام به إزاء هذين التحدّيين المهمّين جدّا، لا سيما التحدّي الأول وهو التحدّي المصطلحي الذي هو المدخل الأساس للتحدّي المعرفي، بل هو مفتاحه الأول والأهمّ. ولكن لا تفوتنا الإشارة ههنا إلى أنّه رغم التحدّيات الضخمة التي ذكر المترجم أنها واجهته فقد

(١) القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان (طبعة منقحة)، أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، ترجمة الدكتور منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٧، ص١١.

(٢) السابق ص ١٢.

تمّت ترجمة هذا القاموس الموسوعي بحجم ثمانمئة صفحة في تسعة أشهر كما صرّح هو نفسه بذلك في مقدمة الطبعة الأولى، وهي فترة قد لا تكفي حتى لقراءة متأنية!! وتحضرني في هذا السياق ترجمة اللساني التونسي الطيب البكوش للكتاب الصغير لجورج مونان "مفاتيح الألسنية" (يقع في حوالي مئة وأربعين صفحة فقط)، وقد ذكر مترجمه أن ترجمته تمّت في ثلاث سنوات!! وكذلك أتذكّر ترجمة كتاب "دروس في اللسانيات العامة" لدوسوسير التي قام بها الثلاثي :صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة (ويقع في ٣١٧ صفحة كان همّ مؤلفه دوسوسير فيه موجها أساسا إلى وضع الحدود وضبط المفاهيم وتصنيف مختلف الظواهر اللسانية، كما ذُكر في مقدمة ترجمته)، وقد جاء في توطئة الترجمة أن المرحلة الثانية التالية لعملية الفراغ من الترجمة ـ وتمثلت في مراجعة نصّ الترجمة في جلسات عمل لا تقل عناء وجهدا عن المرحلة السابقة وهي عملية الترجمة نفسها ـ استغرقت أكثر من سنتين اجتمعوا خلالها طويلا (حوالي سبعين مرة)، مكّنتهم من مراجعة الترجمة سطرا سطرا بل كلمة كلمة في صبر وأناة وعدم تسرع! ومع ذلك وقعوا في أخطاء ليست قليلة في ترجمة كثير من المصطلحات! ونذكر كذلك ترجمة كتاب مارتنيه "وظيفة الألسن وديناميتها" من الفرنسية قام بها تلميذه العارف به والملازم له د.نادر سراج[1]، فقد بدأ المترجم بترجمة الكتاب عام ١٩٩٠ ولم يظهر الكتاب إلا في سنة ١٩٩٦، غير أن الزمن الحقيقي الذي استغرقته الترجمة ـ على صغر حجمه ـ هو ثلاث سنوات كما أشار المترجم في المقدمة!

*** التحدّي المصطلحي:**

إن التأليف في أيّ علم أو الترجمة لبعض ما كتب فيه من لغة إلى أخرى، من

(١) نشر دار المنتخب، بيروت، ١٩٩٦ .

أهمّ عناصر التوفيق فيهما العناية الكبيرة بقضية مصطلح ذلك العلم، وقد أصبح من البديهيِ اليوم القول إنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، إذ هي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما يتميّز به كل علم عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير مصطلحاته، فهي بمثابة جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته.. ويستبين خطر المصطلح في كل علم كون سجله الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يجعل للعلم سوره الجامع.. ولا غرو إذا حكمنا بأن الجهاز المصطلحي لكل علم بمقولاته المجرّدة متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته..[1]. وهناك التحام بين المصطلح والعلم حتى إنّه لينصهر أحدهما في الآخر.. حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية تغدو هي المعرفة العلمية..على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي[2]. وفي ميدان العلم اللساني الحديث يرى بعض الدارسين أن مشكلة الدراسات اللسانية الحديثة مترجمة أو مؤلفة هي مشكلة مصطلحات، وقد يكون صحيحا الرأي القائل إن ضبط اللسانيات يتمّ عن طريق ضبط مصطلحاتها[3].

هذا، وإن الترجمات العربية للكتب الأجنبية (العلمية خاصة) ـ كما يرى أحد الباحثين ـ ما زال أكثرها رديئا، فكثيرا ما يقع النظر على كتاب عربي مترجم يستهوي قارئه عنوانه أو موضوعه فيشرع في قراءته، بيد أنه سرعان ما يضطر إلى تركه والبحث عن الأصل الأجنبي، الفرنسي أو الإنجليزي مثلا، لفهم ما يريد قوله مؤلفه، ومن أسباب هذه الترجمة العربية الرديئة أن لا يتقيّد أصحابها بالمصطلحات العلمية والتقنية الموحّدة، ويستعملون ما يعنّ لهم منها، ولا يعزى غالبا هذا

(١) قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٤، ص ١١.

(٢) السابق ص ١٢ بتصرّف.

(٣) ينظر الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، كتاب الرياض، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٦٣.

النقص في الترجمات العلمية إلى ندرة المعاجم العلمية والتقنية (الاصطلاحية)[1]، فكثير منها ـ على جودته ـ مهمل لا يستعين به إلا قلة من المترجمين.

- ترجمة الكلمات المفتاحية للنصّ (المصطلح):

في إطار إيجاد ما يسمّى المكافئات المعجمية للكلمات المفتاحية (المصطلحات) الواردة في النصّ المصدر، الذي يعدّ من الصعوبات الخاصة في مجال التكافؤ المعجمي في الترجمة، يذكر بعض الباحثين الغربيين في مجال علم الترجمة أنه قد تبدو بعض تلك المصطلحات لأول وهلة متكافئات صالحة، بيد أنها ما تلبث أن تظهر بأنها ما يعرف بـ"النظائر الوهمية"، فيواجه المترجم عندها مشكلة خسارة بعض مكوّنات المعنى مقابل كسب مكوّنات أخرى، أي مشكلة الحفاظ على التوازن بين العناصر التي ستصبح ضمنية، وتلك التي ستصبح صريحة. فلكل نصّ معروض للترجمة بعض الكلمات المفتاحية التي هي ضرورية للفكرة الأساسية أو الموضوع محور النقاش، وعلى المترجم أن يتعرّف عليها ويسعى جاهدا إلى استعمال مفردة معجمية واحدة من مفردات اللغة المستقبلة (اللغة الهدف) حيثما وردت كلمة مفتاحية. ويرى أن الكلمات المفتاحية (المصطلحات) هي في الأغلب كلمات تمثّل التصوّر الرئيس أو الأساسي للنصّ، وهي في الأغلب تتمحور حول فكرة معينة، وعلى المترجم في أثناء دراسته النصّ الأصلي أن يلحظ الكلمات المفتاحية، ويولي اهتماما خاصا لإيجاد المكافئات المعجمية الصالحة قبل البدء في عملية الصياغة الفعلية. ويضيف أن استعمال المكافئ الوافي للكلمة المفتاحية له دور حاسم في نقل الرسالة لا يقل أهمّية عن المكافئات الوافية للكلمات الأخرى الواردة في النصّ المصدر، فإذا أخفقت ترجمة الكلمات المفتاحية في نقل المعنى بشكل واضح ضاع مغزى النصّ بأكمله، وإذا ترجمت الكلمة المفتاحية التي تنقل

(١) الترجمة وأدواتها، د.علي القاسمي، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٧٩.

معنى واحدا بمكافئات شتى قلّ ترابط النصّ وزادت ضبابية الفكرة ، وأن على المترجم ألاّ يستخدم الكلمة الواحدة في سياقات مختلفة إذا كانت النتيجة تشابها زائفا، فعليه توحيد شكل المكافئ للمعنى الواحد(١).

ويرى د. عبد القادر الفهري أنّ اللغويين العرب لم يوفّقوا في تلافي حدوث تراكم في المصطلحات التي يتعيّن نقلها من اللغات الأخرى لاسيما الإنجليزية، وأنّ الجهود الفردية المتفرّقة لم ترق إلى مستوى التحدّي، أي مسايرة الجهود العالمية المبذولة في العلوم اللسانية المتشعبة وهضمها، ويقصد بالأخصّ تضخم أعداد المصطلحات اللسانية التي استحدثت في اللغات الغربية بهدف التعبير عن مفاهيم جديدة(٢).

*** مشكلات المصطلح اللساني:**

من المشكلات الوظيفية للمصطلح اللساني عامة بصورة لا تكاد توجد في العلوم الإنسانية الأخرى: كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد في اللغة نفسها التي وضع فيها المصطلح، أحيانا يكون الاختلاف في المصطلح ناجما عن اختلاف النظرة التي روعيت عند وضع المصطلح(٣). ومن أبرز مشكلات المصطلح اللساني العربي خاصة التعدّد إزاء المصطلح اللساني الغربي الواحد! ورغم أن الكثير من الدارسين سعى إلى حل هذه المعضلة، فإنّ أبرز محاولة للتنميط والتوحيد هي تلك التي قام بها د.رشاد الحمزاوي لحلّ مشاكل نظامي الوضع والترجمة، ويسعى نظام التقييس إلى إيجاد منهجية أو طريقة لتوحيد المصطلح العربي، وما دام التوحيد

(١) الترجمة والمعنى، دليل التكافؤ عبر اللغات، م.لارسون، تر: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت ٢٠٠٧، ص٢٨٧-٢٨٨ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية، د.عبد القادر الفهري، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٦، ط ٢، ص ٣٩١.

(٣) ينظر: المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، د.شريف ستيتية، دار القلم، دبي، ط١، ٢٠٠١، ص ٦١ .

مثاليا بعيد المنال (عشوائيا لا يعتمد على حجج لسانية) فقد تمّ الانتقال من التوحيد إلى التنميط (أو التقييس) Standarisation[1]، وقد فصل د.الحمزاوي مبادئ هذا النظام في أربعة:

١- الاطراد والشيوع ، ٢- الإيجاز أو الحجة الصرفية، ٣- الملاءمة أو حجة الاستعمال، ٤- التوليد أو حجة النماء المصطلحي. فهذه المبادئ لمحاولة تصوّر نظام مصطلحي عربي شامل، أخذها من الرصيدين القديم والحديث واستمدّها من عدة محاولات سبقته في هذا الميدان[2]. ومن هنا كان على كل مترجم عربي للمصطلحات أو ناقل لها إلى العربية أن يكون لسانيا متخصّصا في علمه فضلا عن كونه مترجما ماهرا ذا تجربة واسعة ومصطلحيا متخصّصا في علم المصطلح (المصطلحية) وقضاياه، وهذه صفات لا تتوفّر إلاّ في عدد قليل جدا من المشتغلين بالترجمة المتخصّصة والذين ينبغي أن يكونوا في طليعة العمل المصطلحي في العالم العربي[3]. وفي سياق آخر تحدّث د.الحمزاوي عن اعتماد جانبي الكيف والكم في التنميط الذي له عناصر كيفية تحدّد قواعد الاختيار، وله عناصر كمية لضبط العناصر الكيفية بالأرقام، ومقاييس التنميط من الناحية الكيفية والكمية هي:

أ- الاطّراد: وهو مدى شيوع المصطلح بين المتخصّصين أو في الاستخدام العام، وضبطه بحسب استخدام المصادر والمراجع التي تورد المصطلح العربي المقابل بمفهوم أو بآخر.

ب- يسر التداول: وهو سهولة اللفظ ؛ مما ييسر عمليتي التواصل والتخاطب، ولذا يستحسن اختيار اللفظ المفرد وترك المركّب أو المعقد، ويضبط كمّيا على أساس عدد الحروف الأصول المكونة للمصطلح المقترح.

(١) ينظر: الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، ص٩٧.

(٢) مقال في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، د.الحمزاوي، مجلة المعجمية، تصدرها جمعية المعجمية العربية بتونس، ع ٢، ١٩٩٢م ص٢٧، ٣٨.

(٣) ينظر: الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، ص٩٧.

ج- الملاءمة: أي مدى مطابقة المصطلح للمفهوم، ويضبط كمّيا على أساس عدد الميادين (العلوم والحقول المعرفية) التي يستعمل فيها المصطلح، إذ كلما قلّ عدد الميادين التي يستخدم فيها المصطلح كان أفضل.

د- الحوافز: وهي السمات الشكلية التي تساعد على اختيار المصطلح مثل صيغته البسيطة وميله للاشتقاق وعدم طوله أو غرابته..إلخ، وتضبط كمّيا على أساس عدد المشتقات التي تؤخذ من المصطلح المقترح، إذ كلما زاد عدد المشتقات المأخوذة من المصطلح كان أفضل(١).

وإذا كانت المصطلحات تعبيرا عن المفاهيم الكثيرة المتجدّدة في الدراسات اللسانية، فقد نشأت مع المصطلحات اللسانية ظواهر (مشكلات) منها: كثرة المصطلحات بسبب كثرة المفاهيم والمدركات، حتى أصبح من العسير أن يلمّ بها قاموس واحد، يؤكد هذا أننا لا نكاد نجد دراسة عميقة في البحث اللساني في الغرب إلا وفيها مفاهيم جديدة ومصطلحات تعبّر عن هذه المفاهيم(٣). وأمّا الكتابات اللسانية المعاصرة باللغة العربية فإنها ضئيلة إذا ما قيست بالدراسات الكثيرة جدا في اللغات الغربية، وما يصل منها إلى الباحث العربي منها قليل جدا، وأما الباحثون العرب الذين يستطيعون الوصول إلى بعض تلك الدراسات، فإن مشكلة المصطلح اللساني تكاد تكون من المشكلات الكبرى التي تجابههم(٣).

وإن حاجة الباحث العربي في ميدان اللسانيات إلى المعرفة الدقيقة بالمصطلحات اللسانية لضرورية حتى يكون تعامله مع معطيات هذا العلم وأفكاره تعاملا صحيحا لا عوج له، ويخطئ من يظن أن كل أستاذ في اللغات قادر على الترجمة،

(١) مجلة الفكر، السنة الثلاثون العدد ٦، ص ١٤-١٦. وانظر: توحيد ترجمة المصطلح في العالم العربي، د.فريد عوض حيدر، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

(٢) ينظر المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، د.شريف ستيتية، ص ٥٧.

(٣) ينظر المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، د.شريف ستيتية، ص ٥٧.

ذلك أن الترجمة فن مستقل عن امتلاك ناصية اللغات، فإتقان الترجمة يتطلب توفّر مجموعة من الشروط عالجها القدماء والمحدثون.. باعتبارها علما مضبوطا يفضي إلى ممارسة، ولعل المصطلح أهمّ الجوانب التي تسعى أي ترجمة إلى ضبطها والسيطرة عليها(١). ويرى بعض الدارسين أن المصطلح (على وزن منزلق) من أصعب ما يواجهه المترجم الذي ينبغي أن يتصدّى ـ قبل الشروع في العمل ـ لإعداد معجم صغير يتضمّن المفردات الأساسية (المصطلحية) الواردة في الأصل وكذا بعض التعابير الخاصة، وعليه الاجتهاد في محاولة إيجاد ما يقابلها من المصطلحات(٢).

ومن المبادئ المسلّم بها في علم المصطلح (Terminology) أنه عند وضع المصطلح أو ترجمته من لغة أخرى، ينبغي مراعاة الأمور الآتية:

١- لا بدّ من تحديد المفهوم تحديدا دقيقا قبل وضع المصطلح.

٢- اختيار أقرب كلمة وأنسب صيغة صرفية لاحتواء هذا المضمون والتعبير عنه.

٣- الإفادة من السوابق واللواحق والأحشاء عند صوغ المصطلح، للإفادة منها في تأدية الدلالات الاصطلاحية.

٤- تفضيل أن يكون المصطلح بأقل ما يمكن من الكلمات نشدانا للاختصار والإبانة. وعندما يضطر واضع المصطلح إلى وضع مصطلح مركب فالأفضل اللجوء في هذه الحالة إلى النحت أو الاختصار(٣).

وإذا عدت في الحديث إلى ترجمة د.منذر عياشي للمصطلحات اللسانية في القاموس الموسوعي لعلوم اللسان، وجدتني أبدأ بالقول بعد طول نظر وتفكّر إن

(١) ينظر الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، ص ١٤٣ .

(٢) السابق ص ١٤٦ .

(٣) ينظر المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية، ص ٧٥-٧٧ .

أغلب مشكلات المصطلح اللساني ما ذكرته وما لم أذكره مجسّدة ـ وا أسفاه ـ في هذه الترجمة، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، قد تكون بحجم كتاب، بيد أني سأقتصر في هذا المقام الضيق على التدليل ببضعة أمثلة، تكون تجسيدا واضحا للإشكال بل التهافت الاصطلاحي الضخم الذي تكابده ترجمات الأعمال اللسانية، المتسرّعة منها خاصة!

- مصطلحات: "اللغة والكلام واللسان" والتحدّي المصطلحي:

بشأن التحدي المصطلحي في ترجمة كتاب " Nouveau dictionnaire en-cyclopédique des sciences du language" يؤسفني القول بادئ ذي بدء ـ حتى وإن أقرّ ديكرو وسشايقر مؤلفا هذه الموسوعة اللغوية أن اللسانيات ومدارسها لا تمتلك مدوّنة مصطلحية موحدة(١) ـ إن الاضطراب والتردّد وحتى التناقض في ترجمة شبكة المصطلحات النحولسانية أو الجهاز المصطلحي لهذا القاموس اللساني الموسوعي المهم جدا يبدأ من ترجمة العنوان فمقدّمة المترجم إلى ثنايا الكتاب، إذْ ليست لديه لغة علمية موحّدة، ففي العنوان الذي على غلاف القاموس ورد: (القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان)، وفي "إضاءة فاتحة المترجم" ورد ذكر العنوان على النحو الآتي ـ وهو الصحيح ـ: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللغة(*)، فكأنّه لا يفرّق اصطلاحا بين "اللغة" و"اللسان"، والخلط بين المصطلحين ومعهما مصطلح " الكلام " فاش في ثنايا النصّ المترجم لهذا القاموس كما سيأتي ذكره! والغريب أنه في فهرس المصطلحات في آخر القاموس ترجم "langue" بـ"لغة" و"langage " بـ"لسان"، و"parler" بالفعل " كلّم"(**)، مع أنه اسم

(١) القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ص ١٧.

(*) ص ١١.

(**) ص ٧١٨، ٧٢٤.

حدث (بصيغة المصدر) infinitif. والمفروض أن يكون هذا الفهرس هو المرجعَ الضابط للمصطلحات المستعملة في النصّ المترجم بعد الاستقراء الواعي والدقيق. وسنرى أن هذا الأمر يتكرر كثيرا في مصطلحات أخرى! وفي الفقرات الموالية سأضرب بعض الأمثلة على المصطلحات التي وقع فيها الخطأ والتناقض، ومثلت فشلا ذريعا في "التحدّي المصطلحي" واضحا لكل ذي عينين:

اللغة واللسان والكلام:

في إطار التفريق بين المصطلحات: " لغة langue" و "لسان langage" و"كلام parole"، يجب التنبيه على أنه لا ينبغي الخلط بينها عند ترجمة المفاهيم اللسانية الغربية لا سيما الفرنسية، وإن كان يقع الترادف بينها أحيانا في بعض السياقات أو التوزيعات نحو: metalangage و métalangue[1]. وهي لغة اصطلاحية تستعمل في وصف اللغة الطبيعية في جميع مستوياتها، مثل لغة الكتب النحوية والمعاجم اللغوية..إلخ[2]. وتسمى أيضا اللغة الفوقية التي تحلل اللغة الحقيقية[3] ويقال: langage conventionnel، بمعنى اللغة الاصطلاحية أو الوضعية، و langage animal، بمعنى اللغة الحيوانية، و langage secret، أي اللغة السرية، و langage informatique، أي اللغة المعلوماتية، و langage de programation، أي لغة البرمجة، و langage-source، لغة المصدر..إلخ فهذه الاستخدامات كما يظهر لا يصح فيها غالبا ترجمة langage باللسان! وكتاب بلومفيلد الشهير "language" بالإنجليزية ترجم إلى " langage" بالفرنسية بمعنى "اللغة" في العربية. وقد ورد في المعجم اللساني الفرنسي: " dictionnaire de linguistique larousse"

(1) Semiotique, A. G. Greimas, J.courtés, Hachette, Paris,1986, v1 , p203 .

(٢) ينظر قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، لبسام بركة وآخرين، ص٣٣٤، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

(٣) معجم المصطلحات اللغوية، د.خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت ط١، ١٩٩٥م .

لجون ديبوا وآخرين (وهو على الأرجح أهم معجم لساني فرنسي يقدّم تعريفا دقيقا للمصطلحات اللسانية بالفرنسية) تعريف لـ " langage" نصّه بالفرنسية : " le langage est la capacité spécifique a l' espèce humaine de com-muniquer au moyen d' un systeme de signes vaucaux (ou langue) ..." ، والترجمة شبه الدقيقة لهذا النصّ هي : اللسان هو القدرة (أو الملكة) الخاصة بالجنس البشري للتواصل بواسطة نظام من العلامات الصوتية (أو اللغة)، فـ"اللغة" حسب هذا التعريف هي انعكاس فكري خاص لـ"اللسان" العام . أما langue فورد ما نصّه : " au sens le plus courant une langue est un instrument de com-munication، un systeme de signes vaucaux specifiques aux memberes d' une même Communauté.

والترجمة شبه الدقيقة لهذا النصّ: المعنى الأكثر تداولا للغة هو أنها أداة للتواصل، و نظام من العلامات الصوتية الخاصة بأعضاء جماعة واحدة(١)؛ وبهذا التعريف يتضح أن اللغة أداة خاصة للاتصال، واللسان قدرة بشرية عامة؛ ولهذا يقال في العادة : اللغة العربية la langue arabe واللغة الإنجليزية la langue an-glaise . .إلخ، وقد يكون هذا التفريق بينهما مستوحى من فكر مدرسة بور رويال اللغوي ونحوييها الذين احتذى حذوهم عدد كبير من النحويين في القرن الثامن عشر، لاسيما الفرنسيين، فقد كانوا يرون أن النحو العام بمبادئه الكلية يشكل لسانا تكون له اللغات إنجازات خاصة(٢).

وتأثير بور رويال هذا نجده ماثلا في الثالوث (la langue, le langage , la parole) الذي اصطنعه دو سوسير، ويتضمّن تصورات ثلاثة متكاملة، يعدّ فهمها أمرا

(١) ينظر: Linguistique et sciences du langage , J. Dubois et autres, Larousse, Paris, 2007, p. 266.

(٢) القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ص ٢١ .

أساسيا لفهم نظريته في اللغة. فالأول هو "اللسان" ويدل على اللغة في أوسع معانيها، أي اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة. أما الثاني وهو "اللغة" المعيّنة كالعربية أو الفرنسية..إلخ وهي عنده ذات صبغة اجتماعية أو جماعية أي هي مستقلة عن الفرد [:الا ة عند سوسير توجد بوصفها مؤسسة اجتماعية يمكن أن توصف في علاقتها بأفراد مجتمع ما.. وتكمن اللغة في الجماعة اللغوية في شكل مجموعة من الانطباعات التي أودعت في كل عقل مثل المعجم تقريبا.. ومن ثمّ فهي شيء موجود في كل واحد منهم..[١]. أما التصور الثالث وهو "الكلام" فيعني به إظهار الفرد للغة وتحقيقه إياها عن طريق الأصوات المنطوقة أو عن طريق العلامات المكتوبة، وما يدعوه دو سوسير "الكلام" فردي أي واقع تحت سيطرة الفرد[٢]، وهنا يجب التفريق بين استعمال دو سوسير ومن ينتهجون نظريته لهذه المصطلحات وبين استعمال سواهم لها في غير ما يريده سوسير نفسه[٣].

وتحت عنوان (اللغة والكلام langue et parole) يخلط المترجم د.عياشي كثيرا بين مصطلحي: "اللغة واللسان"، بما يدعو للضحك أحيانا، وحتى إنّنا لا نعرف حدًا بينهما عنده، فهو مثلا يورد استعمال: " الجماعات اللسانية "[٤]، وهو غير وارد البتة!! والصحيح قطعا القول: الجماعات اللغوية، لا سيما والحديث يجري عن التعارض أو التقابل بين اللغة والكلام! كما أنّ اللسان أعمّ من اللغة عند

---

(١) القضايا الأساسية في علم اللغة ص٢٣، كلاوس هيشن، ترجمة د.سعيد بحيري، ص١، ٢٠٠٣، مؤسسة اختار، القاهرة.

(٢) ينظر: cours de linguistique génerale , Ferdinand de saussure p20-32 ,40eme edition , payot , 1949.

وينظر: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، ص٣٠١-٣٠٢، دار النهضة العربية، بيروت. و Semiotique, v:1, p205, 269.

(٣) ينظر مقدمة للقارئ العربي للسعران ص٣٠١.

(٤) القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ص ٢٦٦.

الفرنسيين كما أشرنا سابقا، وعليه فالجماعة وهي خاصة توصف بكل بساطة باللغوية لا باللسانية. وهذا الخلط بين " اللغة" و"اللسان" نلحظه من بداية ترجمته للموسوعة، أي المدخل، فهو في ترجمة إحدى الفقرات يقول: " وتستهدف اللغة التي كتبت بها المواد أن تكون أقل تقنية..فإذا كنا نستعمل لسانا تقنيا...ولقد فضلنا أن نستعمل اللسان الأقل تخصصا، وبمساعدة هذا اللسان المشترك..إلخ"(١)، والواضح من بداية الفقرة أن الحديث يتعلق باللغة لا اللسان، وفي العربية لا يوصف اللسان بالتقني، ولا بالأقل تخصصا، بل "اللغة" التي بدأت الفقرة بالحديث عنها!! والترادف بين: le langage , la langue قد يقع في مثل هذا السياق، ولكن ليس في جميع السياقات أو التوزيعات، وكان على المترجم أن يراعي الاستعمال العربي للكلمتين المقابلتين لهما، وعدم فعله ذلك من الأخطاء الكبرى والفاشية في هذه الترجمة!

وفي إطار خلط المترجم د.عياشي بين تلك المصطلحات الثلاثة المشهورة، نسوق أمثلة طريفة أخرى على هذا الخلط: يترجم "acte de langage" بـ "فعل اللسان" مع أنّ الحديث يجري عن الكلام، وهو نفسه ترجمه مرة أخرى بـ "فعل الكلام"(٢)، لأن الكلام في العربية لا يرادف اللسان أبدا، في حين نجد langage في الفرنسية يرادف في بعض السياقات كهذا parole، والدليل أنه يقال في الفرنسية أيضا: acte de parole، لأنه ترجمة للأصل الإنجليزي: speech act، و speech في الإنجليزية يعني في الأكثر الكلام(٣). والغريب أنه يتحدث في ترجمته (المضطربة وغير الدقيقة) لهذه الموسوعة عن نظرية الأفعال اللسانية للفيلسوف الإنجليزي أوستن، مع أن المراجع اللسانية العربية الحديثة كلها تتحدث

(١) السابق ص ١٧.

(٢) السابق ص ١٠٥.

(٣) ينظر: Semiotique p5.

عن نظرية الأفعال الكلامية!! ومن وجوه الخلط في الترجمة عنده قوله مرة: الأفعال اللسانية وأخرى الأعمال اللسانية أو الأعمال الكلامية، كأن المترجم ليس واحدا!! وليس خافيا مدى الفرق بين الأعمال والأفعال من الناحية الاصطلاحية!! وتحت عنوان: langage et action يترجم هذه العبارة خطأ بـ " اللسان والفعل "!! والصحيح قطعا من السياق اللغوي للنصّ الفرنسي الذي يشير مضمونه بوضوح إلى نظرية الأفعال الكلامية الذائعة الصيت لصاحبها ج.ل.أوستن وتلميذه ج.ر.سيرل، ولو رجع هذا المترجم إلى أي قاموس لساني فرنسي كالقاموس الشهير والدقيق: " semiotique" لعرف أن " langage" في هذا الموضع مقصود به الكلام وليس اللسان! والعجيب أن في نصّ هذا الموضوع الذي ترجمه هو نفسه ما يشير إلى هذا بقوة ووضوح شديدين! إذ يبدأ بالقول: "من النادر أن يوجد نشاط إنساني لا يستخدم اللسان [والصحيح كما يبدو من السياق: الكلام]، وإننا لنعطي أحيانا اسم التداولية لدراسة هذا الاستخدام..إلخ "(١). والتداولية كما هو معروف تدرس استخدام الكلام أو استعماله (أي تداوله) وليس اللسان، يدل على ذلك أن الفقرة التي بعد هذا الكلام مباشرة ورد فيها أن دو سوسير " عارض بين اللغة والكلام، فقد نسب إلى الكلام كل ما هو مستخدم ومستعمل..إلخ "!! ورغم أن السياق يصرخ ههنا بأن مصطلح " langage" معناه دائما الكلام في ذلك السياق، فالمترجم يمضي سادرا في غيه اللساني وعماه الترجمي، فيفسد ترجمة الفقرة التالية للفقرة المذكورة آنفا على النحو الآتي: "إن لهذا الزهد في دراسة اللسان [الكلام] شيء من التناقض، فنحن نجد على امتداد تاريخ اللسانيات الأطروحة المعاكسة ماثلة، وهي أطروحة تخضع البنية للوظيفة، وتؤكد أنه يجب معرفة لماذا اللسان [الكلام] يكون، بغية معرفة كيف يكون: إن المتصورات المؤهلة

(١) القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ص٦٨٨ .

مع وصفه لا يمكن أن تستخلص إلا بالتفكير في وظيفته.. ويقول آخر يجب أن نحاول أن نميز لماذا صنع اللسان [الكلام].. وإن هذه الضرورة للتمييز في النشاط اللساني [الكلامي]، بين ما هو ملازم وبين ما هو خارجي على اللسان [الكلام]، قد أفضت بالمقارنين إلى مناقشة الوظيفة الأساسية للسان [للكلام]، كما أفضت.. بـ(ك.بوهلر) إلى التمييز بين العمل والفعل اللسانيين [الكلاميين]، كما أنها أخيرا هي التي تقوم في مفهوم العمل [الفعل] الكلامي، تماما كما أنشأه (ج.ل.أوستن)"[1]. فهذه الترجمة على ركاكتها الشديدة إلى حدّ عدم الفهم أحيانا، ذهبت بالمعنى الذي قصده كاتب النصّ الأصلي (الفرنسي) من المصطلح " langage"، وقد وضعنا بين معقوفتين الكلمة الصحيحة المقصودة في النصّ الأصلي وهي " الكلام" وليس " اللسان "، حتى يستقيم المعنى ويتّضح المراد!!

ومما يدل على شدّة غفلة المترجم عن الصواب رغم وضوح الأدلة والقرائن عليه، هذا النصّ المترجم: " .. وإن التواصل ليس سوى استعمال ثانوي، ويجب من جهة أخرى مصالحة سمة اللسان [الكلام] النشيطة بشكل أساسي مع مبدأ دو سوسير والذي تكون دراسة اللغة بموجبه سابقة على دراسة الكلام..فالفعل اللساني [الكلامي] هو الفعل الذي يستعمل اللسان [الكلام] والذي يجعل منه أداة: إننا نتكلم مع الآخر لكي نعينه، أو لكي نخدعه أو لكي ندعوه للتصرف بهذا الشكل أو ذاك.."[2]، وإنه لمن الواضح من الكلمات الآتية أنها تشكل قرائن دامغة على أن المقصود هو "الكلام" وليس "اللسان"، فـ"التواصل والاستعمال " لا يكون إلا بـ"الكلام "، والوصف بـ"النشيطة" لا يكون إلا لـ"سمة الكلام "، كما أن "الفعل"

(١) السابق ص ٦٨٩ .

(٢) السابق ص٦٩٠ .

لا يكون إلا "كلاميا" ! و"الأداة " ليس مقصودا منها سوى "الكلام "، بدليل القول بعدها: "إننا نتكلم مع الآخر لكي نعينه، أو لكي نخدعه. .إلخ "، وليس بعد هذا من دليل واضح على أن المقصود "الكلام" وليس "اللسان" !!

وفي نفس سياق الحديث عن نظرية أوستن "الأفعال الكلامية" في هذه الترجمة نلاحظ إصرار المترجم على الخطأ الواضح في الخلط بين اللسان والكلام إذ يقول مترجما: "ونجد من بين الأعمال العديدة حول "عمل اللسان" [والصحيح: "فعل الكلام"]:

K. Bach, R. M. Harnish: linguistics communication and speech acts ..

ولقد أعرض بعض علماء الاجتماع.. عن نظرية أعمال اللسان [الصحيح: أفعال الكلام]، معتقدا أنه يرى فيها نسب سلطة جوهرية للكلمات، بينما تقوم فعاليتها على الوضع الاجتماعي وحده للمتكلمين، انظر: "ce que parler veut dire"(١)

ويلاحظ أنه رغم أنه قد تم الاستشهاد في هذا النصّ باسم النظرية الإنجليزي: "speech acts" الذي لا يترجم إلا بـ" أفعال الكلام"، ظل المترجم في الأكثر على الترجمة الزائفة: "أعمال اللسان" رغم ترجمته له أحيانا بـ" أفعال الكلام" !!.

ويقول مترجما في سياق آخر: " وإن نقطة الانطلاق لأبحاثهم هي التعارض الذي أقامه الفيلسوف الإنجليزي (ج.ل.أوستن) في بداية تأمله حول اللسان [والصحيح: الكلام]، بين العبارات الأدائية [والصحيح: الإنشائية]والعبارات التقريرية [الخبرية]... فهي تبدو أنها تصف فعلا معينا من أفعال متكلمها"(٢)، فالسياق واضح جدا في الدلالة على أن الحديث يتعلق بالكلام دائما، فهو الحامل للعبارات الخبرية والإنشائية الدالة على الأفعال الكلامية لا اللسانية! ويعزّز هذا

(١) السابق ص ٦٩٨.

(٢) السابق ص ٦٩٢ .

ويبرزه كل الفقرات التي تلي هذا الكلام، ولكن الذي يبدو جليا بعد هذا أن المترجم لا يفرق بينهما ويعدّهما مترادفين رغم الفرق الواضح بينهما الذي يعرفه كل اللسانيين العرب المحدثين المهتمين باللسانيات البنيوية السوسيرية والوظيفية التداولية، والدليل على ما نقول هذا النصّ المترجم الرديف للسابق: "وإن أوستن، إذ لم يستطع أن يقيم تعارضا [الصحيح: تقابلا] بين الأداء [والصحيح: الإنشاء] والتقرير [الخبر]، فقد بنى نظرية عامة لأعمال اللسان (أو لأعمال الكلام) [والصحيح: أفعال الكلام] تكون صالحة لكل العبارات. وتبعا له فإننا إذ نعلن عن جملة ما، فإننا ننجز ثلاثة أعمال [والصحيح: أفعال] متزامنة:

١- إننا ننجز عملا [الصحيح: فعلا] كلاميا بما أننا نمفصل بين الأصوات ونركب...

٢- ننجز فعلا كلاميا تحقيقيا، بما أن التلفظ بالجملة يكوِّن في ذاته عملا معينا....

٣- وننجز عمل [فعل] الأثر غير المباشر للكلام....(١).

إذن كما نرى، المترجم يخلط ههنا بين المصطلحات اللسانية المتباينة في العربية ويرى الترادف بينها، آية ذلك قوله "مترجما": "لأعمال اللسان (أو لأعمال الكلام)"، فهو لا يرى أي فرق بين العبارتين!! ولو رادف بين "اللسان" و"اللغة" لالتمسنا له كل العذر، لأنهما ـ رغم ما بينهما من فرق مستوحى من اللسانيات الفرنسية ـ قد يترادفان اصطلاحا في كثير من السياقات عند كثير من اللسانيين العرب قدماء ومحدثين، فكما يجوز القول: اللغة العربية، يجوز كذلك: اللسان العربي، والألسنة تناظر اللغات.. وهكذا. أما الكلام فهو غيرهما تماما، فكما وضحنا سابقا، إنه الناحية التطبيقية العملية (الفردية خاصة) والاستعمالية

(١) السابق ص ٦٩٣-٦٩٤.

لضوابط اللسان وقواعد اللغة نطقا أو كتابة. لاحظ أنه لا يجوز القول: قال لسانا!! كما يجوز قال كلاما، ولا يجوز: أنجز لسانا!! كما يجوز: أنجز كلاما، ولا يجوز اللسان الإنشائي، مكان: الكلام الإنشائي!! ولا اللسان النفسي، مكان: الكلام النفسي!!..إلخ من الاستخدامات الكثيرة جدا لمصطلح " الكلام " التي لا يصح أبدا وضع "اللسان" موضعها في العربية، التي كان ينبغي على المترجم مراعاة السياقات أو التوزيعات الاستعمالية لهذه الكلمة (المصطلحية) وغيرها من الكلمات، وهو ينقل إليها كلمات (اصطلاحية) فرنسية (قد يترادف بعضها في سياقات لغوية معيّنة ومحدّدة يدركها جيدا القارئ الفرنسي المثقف لسانيا، كالثالوث المصطلحي الفرنسي: la parole، le langage، la langue، وهي مختلفة عادة، وقد تترادف في بعض السياقات)، وهذا من أساسيات الترجمة الصحيحة والدقيقة التي غفل عنها أو فرّط فيها صاحب هذه الترجمة، سالكا منهج الترجمة الحرفية أو الشكلية التي تهمل السياق وتوزيعات الاستعمال، فتذهب بنور المعنى ودقة المفاهيم، فجاء عمله متعثرا غاية التعثر ومضطربا غاية الاضطراب!

ولأن المترجم يخلط دائما خلطا عجيبا بين مصطلحي "اللسان والكلام" نتيجة عدم فهمه لسياقات مصطلح " langage" ذي المعاني المتعدّدة في الأدبيات اللسانية الفرنسية (ومنها هذه الموسوعة التي تجرأ على ترجمتها دون زاد معرفي لساني وحسّ مصطلحي كافيين لذلك) يترجم: عنوان فصل: traitement du langage بـ" معالجة اللسان " (وهي ترجمة حرفية تؤدي إلى المعنى الطبي للعبارة!)[1] والصحيح: "دراسة الكلام"، يدل على ذلك أن كل الحديث في هذا الفصل يدور حول إدراك الكلام وفهمه وإنتاجه بوصفه يمثل دفقا صوتيا متتابعا وسريعا!![2].

(١) السابق ص ٤٤٧.

(٢) السابق ص ٤٤٧-٤٥٥.

وكذلك يترجم عنوان فصل آخر خطأ وهو: " acquisition du langage " بـ "اكتساب اللسان "، ويردّد هذه الترجمة الخاطئة كثيرا، والصحيح "اكتساب اللغة" كما هو شائع ومعروف ومطّرد في الأدبيات اللسانية العربية الحديثة أو المعاصرة!! والمترجم نفسه يقول في ترجمته في نفس السياق متناقضا أو مضطربا: "إنّ اكتساب اللغة..إلخ "، و " تبعا للغة المكتسبة..إلخ " و "نتفحص اكتساب اللغات..إلخ " . كما أنّه يقول مترجما في سياق آخر: " اكتساب الكلام "!! والكلام لا يكتسب بل المتعارف عليه اصطلاحيا هو اكتساب اللغة!!(١)، والجدير بالذكر ههنا أن المصطلح الإنجليزي يماثل المصطلح الفرنسي في هذا الموضوع وهو "language acquisition" وهو أيضا يقابل المصطلح العربي " اكتساب اللغة " . ويردّد ترجمات خاطئة أخرى نحو " التطور اللساني " مع أنّه يقول أيضا في نفس السياق: " التطور اللغوي" وهو الصحيح!!، و"تعليم اللسان للشامبانزي" والصحيح تعليم اللغة..!! و" ظهور صيغة في لسان الطفل.. "والصحيح".. لغة الطفل "!!. ويقول في سياق آخر: " علاقة اللسان بالفكر(٢)، والصحيح علاقة اللغة بالفكر كما هو معروف!

وفي إطار الخلط دائما بين"اللسان والكلام" يترجم خطأ العبارة الفرنسية: " pathologie du langage "ـ وهي عنوان أحد موضوعات هذه الموسوعة اللسانية الفرنسية ـ بـ "علم أمراض اللسان"، وهذه الترجمة تماثل المعنى الطبي المتعلق بأمراض هذا العضو المعروف (اللسان)، واعجباه كيف لم يتنبّه لذلك ؟!! والترجمة الصحيحة هي: علم أمراض الكلام، والمترجم يبدو مضطربا غير متحكم في اللغة العلمية اللسانية، فهو يقول في نفس هذا السياق: " الحبسة: اضطراب

(١) السابق ص ٤٥٦-٤٦٥ .

(٢) السابق ص ١٠٣ .

في اللسان . . " والصحيح أن الحبسة اضطراب في الكلام، وهو بعد هذا يتحدّث عن الكلام وإنتاجه المتأثر بسرعة النطق! كما أنّه يتحدّث عن الحبسة والموضع الدماغي للسان!! والصحيح " الموضع الدماغي للكلام"، والغريب العجيب أنّه يقول مترجما: " اللسان المنطوق"!!! والمعروف حتى عند أشباه المتعلمين "الكلام المنطوق "!(١). والذي يلاحظ ـ كما في جل موضوعات هذه الموسوعة المترجمة ـ أن ترجمة هذا الموضوع أو المقال من الموسوعة هي فاسدة لأن جل المصطلحات المفتاحية (أو الأساسية) فيه، ترجمتها خاطئة أو مضطربة، ذلك أن مفتاح كل علم مصطلحاته!

وفي إطار الخلط بين " اللسان واللغة " يقول مترجما لموضوع في هذه الموسوعة عنوانه "temps dans la langue" "الزمن في اللغة " : " إن النظريات وعلوم المصطلح المتصلة بالزمانية اللسانية . . "(٢)، والصحيح بحسب العنوان والمتعارف عليه في اللسانيات العربية ومصطلحاتها هو : " . . الزمنية اللغوية . . "، فاللسانيون العرب يتحدثون دائما عن " الزمن اللغوي " و" زمن اللغة " . .إلخ لا الزمن اللساني، والمترجم نفسه يورد في ترجمته أن " . .اللغة تفرض على المرء أن يرى جريان الزمن من التعارض [والصحيح التقابل] بين الحاضر والماضي والمستقبل . .إن اللغة تسقط على العالم شبكة زمانية تتأسس على نشاط الكلام نفسه . . إلخ(٣)، إذن الحديث يجري عن اللغة وليس عن اللسان! والمترجم كما هو واضح دائما مما بيّنا ومما سنبيّنه من أمثلة ونماذج لاحقة لا يقيم وزنا للسياق اللغوي المترجم منه والمترجم إليه إلا لماما، وهذا من أمّهات الأخطاء التي أنتجت هذه الترجمة الكارثية، التي كان الحديث عن إخفاق المترجم فيها في التعامل مع مصطلحات "اللسان واللغة

(١) ينظر في كل هذه النماذج السابق ص ٤٦٧-٤٧٦ .

(٢) السابق ص ٦٠٥ .

(٣) السابق ص ٦٠٨ .

والكلام" ومكافئاتها اللسانية الفرنسية واضطرابه في ذلك، مثالا واضحا عن إخفاقه فيما سمّاه هو نفسه "التحدّي المصطلحي" !

وقد كان على مترجم هذه الموسوعة اللسانية المهمة (د.منذر عياشي) ابتداء، للتصدّي للتحدّي المصطلحي في عمله الترجمي هذا أن يرسم منهجية سليمة في نقل المصطلح اللساني إلى العربية، عن طريق تحديد المصطلحات الواجب ترجمتها بدقة ووضوح انطلاقا من المعاجم اللسانية الفرنسية كمعجم لاروس اللسانيات وعلوم اللغة ومعجم مونان (مفاتيح اللسانيات) و(sémiotique) وغيرها، لمعرفة المعاني الاصطلاحية الدقيقة لكلمات النصّ الفرنسي المترجم وهل يصلح لها المقابل العربي المستعمل أو الذي يولده المترجم بنفسه. ولم يسلك المترجم منهج اختيار المصطلحات التي شاعت واكتسبت بشيوعها سلطة مرجعية، فهو لم يفعل ذلك في أكثر المصطلحات شيوعا، وهذا قد يعزى ـ فيما يعزى ـ إلى فوضى المصطلح أو التداخل المصطلحي عنده الذي لم يعر اهتماما كبيرا، والذي هي شائع في بعض الكتابات اللسانيات العربية المعاصرة ولدى بعض المترجمين والمصطلحيين العرب.

ومما يؤخذ على المترجم د.منذر أن بعض النظائر العربية للمصطلح الفرنسي مختار من المعاجم الثنائية اللغة كالمنهل، دون أن يكون المقابل العربي دالا على مضمون المصطلح بصورة دقيقة حسب سياقها العلمي كما سيتبيّن في أمثلة قادمة!

ومن الملاحظات المهمة أن المترجم د.منذر لم يحرص في ترجمته ـ كما فعل كثير من المترجمين اللسانيين العرب ـ أن يتوخى أسلوبا واضحا دقيقا مستخدما في ذلك قدر الإمكان المصطلحات التي استقرّت في مجال البحث اللساني العربي المعاصر. كما أنه لم يستفد أبدا من تعريف أهم المصطلحات اللسانية الواردة في "معجم المصطلحات اللغوية " للدكتور رمزي منير البعلبكي، ولو فعل ذلك لجنّب

نفسه الكثير من المزالق! ولو اعتمد على الجهود المصطلحية الأخرى في اللسانيات مثل معجم علم اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب في الرباط ومعجم "اللسانية" لبسام بركة (رغم أخطائهما) و"معجم علم اللغة النظري" و"معجم علم اللغة التطبيقي" لمحمد علي الخولي، و" قاموس اللسانيات" لعبد السلام المسدّي، لو اعتمد على هذه المعاجم المصطلحية في اللسانيات واستفاد منها لكانت ترجمته لنصّ القاموس الموسوعي ومصطلحاته أفضل بكثير مما انتهت إليه، ولوفر عليه ذلك جهدا هائلا، مع العلم أن أغلب المصطلحات التي أخطأ أو اضطرب في ترجمتها موجودة في تلك المعاجم الاصطلاحية، وقد زعم في مقّدمة ترجمته أن معظم المصطلحات غير موجود، ليس على صعيد اللغة واللفظ، ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه، وأن الأمر في مثل هذه الحالة يتراءى له كأنه أكبر من كل كوارث العالم!

ومن عيوب ترجمة المصطلحات الواضحة لدى د/م.عياشي عدم حسم الترادف في الوضع الاصطلاحي، إذ كثيرا ما تقدّم المفاهيم في شكل صياغات متعددة بضرب من الشرح أو الإطناب في المترادفات، وهو ما يتنافى مع مبدأ الصوغ الاصطلاحي، كاستعمال اللغة بدل اللسان والعكس، أو استعمال الكلام بدل اللسان والعكس، كالقول: أفعال الكلام، وأفعال اللسان! كما ورد آنفا. ومن الأمثلة أيضا المصطلحات الفرنسية التالية(١): " Accusatif" ، ترجمه بـ "حالة النصب، حالة المفعولية"، والصحيح: الثانية فقط كما سيتبيّن. " achronie" ترجمه بـ " تجرد عن التعاقبية والتزامنية " فهذا إطناب وترادف، والصحيح: اللاتزامنية. "Acte" ترجمه بـ "فعل، حدث" والصحيح: الثاني فقط، لأن مصطلح "فعل" يقابله المصطلح الفرنسي "Verbe". "Aspect" ترجمه بـ "هيئة، صيغة،

(١) ينظر: السابق ص ٦٩٩.

وجه، طابع" وهذا تعدّد معيب جدا وغير مقبول اصطلاحيا، فضلا عن أن المقابل الصحيح المتداول والمستقر هو "الجهة" وحسب. " Assimilation" ترجمه بـ "إدغام، مماثلة، مجاورة، استيعاب"، والصحيح الثاني فقط، لأن الفرنسية لا إدغام فيها كالذي نراه في العربية. والظاهر أن كثيرا من أخطاء الترادف في المصطلح التي نجدها عند مترجم هذا العمل تسربت إليه من معاجم أخرى، أخذ منها ذلك الترادف دون روية كـ"معجم اللسانية (فرنسي عربي)" للدكتور بسام بركة. "Attribut" ترجمه بـ" صفة، خبر، نعت، مسند"، والصحيح هو الأول (مقولة صرفية: الصفة مقابل الاسم في التركيب)، أما النعت والمسند فهما وظيفتان تركيبيتان تأتيان في شكل الصفة صرفيا، أما الخبر فهو وظيفة تركيبية خاصة بالفكر النحوي العربي تقابل ما يسمّى شكليا "المبتدأ" في الجملة الاسمية، ولا نظير لهما في النحو الفرنسي مطلقا! "Catégorie" ترجمه بـ" فئة، مقولة، نمط، صنف"، والصحيح الثاني. "Context" ترجمه بـ"سياق، قرينة"، والصحيح الأول، والقرينة يقابلها المصطلح الفرنسي: "Indice". والأمثلة بعد هذا كثيرة جدا على إعطاء المصطلح الفرنسي الواحد عدة ألفاظ عربية مترادفة تتنافى مع مبدأ الصوغ الاصطلاحي، ولا مسوّغ لها من تعدّد سياقي أو تعدّد المجال العلمي الذي تنتمي إليه كما في بعض المصطلحات التي هي متعدّدة الدلالة أصلا (مشترك لفظي) في لغتها الأصلية، أو حتى تعدّد معناه بحسب المدرسة أو الاتجاه اللساني الذي يستخدمه.

ويلاحظ بعد هذا أنّ بعض التعدّد في المترادفات المقترحة قد يعود ـ كما يلاحظ د.المسدّي ـ إلى أخذ المصطلح معزولا عن حقله الدلالي أولاً، وعن سياقه المصطلحي ثانياً[1]. والملاحظ ههنا أن د/م.عياشي أخذ كثيراً من ترجمات

(١) ينظر: قاموس اللسانيات ص ٩٣.

المصطلحات المتضمّنة مترادفات قاموس المنهل (فرنسي ـعربي)، أو من معجم "اللسانية" لبسام بركة الذي ذكر في مقدّمته أنه لم يكتف في معظم الأحيان بوضع مقابل واحد للمصطلح الفرنسي الواحد، بل كان يعرض لمعظم الألفاظ العربية التي تتضمن دلالتها المعنى اللساني أو التي استعملها الباحثون العرب في المضمون ذاته، وأنه ترك للزمن وحده إعطاء الأسبقية لهذه اللفظة أو تلك، مع إشارة مهمّة جدا وهي أنه لم يكتف بوضع الكلمات المقابلة للمصطلح الفرنسي ـ كما فعل د/م.عياشي ـ بل حاول عموما مواكبة كل كلمة بالسياق الذي تستعمل فيه الكلمة عادة، مع الإشارة أحيانا إلى الميدان الذي تنتمي إليه بواسطة رموز خاصة وضع في بداية المعجم لائحة اختزالاتها الاصطلاحية(١).

* **التحدّي المعرفي**:

إذا كانت مشكلة الدراسات اللسانية الحديثة مترجمة أو مؤلفة هي مشكلة مصطلحات، وقد يكون صحيحا الرأي القائل إن ضبط اللسانيات يتمّ عن طريق ضبط مصطلحاتها كما مرّ آنفا، فإن الاهتمام بالمصطلح، على أهميته، لا ينبغي ـ كما يرى أحد الدارسين ـ أن يصرفنا عن معالجة جوانب أخرى في ترجمة النصوص اللسانية، لعل أهمّها هو مكان النصّ اللساني المترجم في السياق المعرفي الذي ينتمي إليه، لأن ترجمة نصوص مقطوعة عن سياقها المعرفي يمكن أن يجني على النصّ المترجم، لأن المرجعية لا تتوفر له في النظام المعرفي الجديد الذي انتقل إليه بالترجمة(٢).

ولا ريب أن التحدّي المصطلحي مرتبط أشدّ الارتباط بالتحدّي المعرفي، ذلك أن نقل المصطلح الأجنبي وترجمته إلى العربية ينبغي أن يستند قبل كلّ شيء على

(١) معجم اللسانية (فرنسي عربي)، د.بسام بركة، منشورات جروس ـبرس، بيروت،ط١، ١٩٨٥م،ص ٤.

(٢) ينظر الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، ص ١٦٣.

خلفية معرفية صلبة بالحقل المعرفي الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح (أي الأصول المعرفية للمصطلح في لغة المصدر ولغة الهدف إن كان هناك مقابل جاهز)، وكذا المدرسة اللسانية التي ينتمي إليها هذا المصطلح أو ذاك، إذ المعروف أن المصطلح اللساني الواحد قد يتعدّد معناه بحسب المدرسة أو الاتجاه اللساني الذي يستخدمه، ومن ثمّ لا يعدّ ذلك التعدّد المفهومي تضاربا أو من قبيل فوضى المصطلح التي تشيع عادة في ترجمة المصطلح الواحد لدى الاتجاه اللساني الواحد.

والمترجم د/منذر عياشي نفسه اعترف كما أوردنا آنفا أنّ هناك طريقة جديدة احتوتها هذه الموسوعة لإنتاج معرفة غير معهودة لدى السواد الأعظم من الباحثين العرب، وقد كان عليه أن يتمثّلها لكي يعيد إنتاجها! بالإضافة إلى أنّ هناك أموراً تتعلّق بالمعرفة اللسانية عموما (ومنها المعرفة اللسانية القديمة) تقدّمها هذه الموسوعة. والسؤال الذي يطرح ههنا هل تمثّل المترجم لهذه الموسوعة بالفعل تلك المعرفة المعهودة وغير المعهودة اللتين تطرحهما، لكي يعيد إنتاجهما عن طريق ترجمتهما من اللغة الأصلية (الفرنسية) إلى اللغة العربية ؟ الجواب سيتبدّى بالطبع من خلال عرض نماذج من المصطلحات التي ترجمها في الموسوعة بما تحمله من ثقل معرفي موزّع بين اتجاهات وتيارات لسانية مختلفة حينا ومتناقضة أحيانا أخرى، بعضها معروف، ويتطلّب نقل اصطلاحاتها إلماما كافيا بأفكارها وأدبياتها اللسانية النظرية والتطبيقية، كالاتجاه البنيوي والاتجاه التوليدي بتياراتهما المختلفة، فمن البديهي جدا أن يعتمد توليد أي مصطلح لساني عربي مقابل للمصطلح الغربي في أحد ذينك الاتجاهين على حصيلة معرفية كبيرة بل وعميقة أحيانا فيما يتعلق بمجمل ما يطرحانه من مبادئ ونظريات.

ومن أسباب التشتت الاصطلاحي بين الدارسين واللسانيين العرب اليوم ـ كما يرى أحد الباحثين ـ اختلاف الينابيع التي ينهل العلماء العرب منها اليوم بين

لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدة المتجددة التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة، وتراكب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية وتكاثر المناهج التي يتوسل بها كل فريق من المنتصرين للنظرية الواحدة أحيانا، كل هذا قد تظافر فعقّد واقع المصطلح اللساني العربي فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل(١).

وجدير بالإشارة أن التحدّي المعرفي في مجال نقل المصطلحات الأجنبية في بيئتها النصّية والموضوعية مرتبط أشدّ الارتباط بعلم الترجمة ومتطلباته اللغوية والمعرفية، إذ لا يمكن مناقشة الأول دون ربطه بالثاني، لا سيما إذا عرفنا أن أكثر المصطلحات العلمية الحديثة يفد إلى العربية عن طريق الترجمة للكتب والمقالات باللغات الأجنبية، والرداءة أو الجودة في تلك الترجمة ينعكس حتما على نقل المصطلحات في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، واللسانية خاصة؛ فلا يمكن للعالم اللساني أن ينجح في نقل مصطلحات علمه من نصوصها الغربية إلى العربية وهو لا يمتلك الوسائل العلمية الأساسية للترجمة وفنّياتها، ولقد نعلم أن من أهمّ أسباب الإخفاق في حقل نقل المصطلح العلمي الغربي - إن حصل - إنما يرجع إلى النقص الواضح في امتلاك تلك الوسائل العلمية الأساسية للترجمة وفنّياتها.

- الترجمة والتحدّي المعرفي:

تعدّ الترجمة فنّا يعتمد على حذق المترجم وتمكّنه من اللغتين الناقلة والمنقول منها واطلاعه على ثقافتيهما ومعرفته بالنصّ المترجم... وهكذا بحثت نظريات الترجمة في السياق الثقافي والاجتماعي الذي تصاغ فيه الرسالة اللغوية ومدى تأثر

(١) قاموس اللسانيات ص ٥٥- ٥٦.

المترجم من جراء توافق أو تباين اللغتين من جهة بنياتهما الصرفية والتركيبية والدلالية والأسلوبية، وما ينتج عن ذلك من ضرورة إحاطة المترجم بالوسط الثقافي والاجتماعي للغتين ليتمكّن من سدّ الثغرات الموجودة في اللغة الهدف عند الضرورة، فالمترجم في هذه الحالة التواصلية يؤدّي دورين مختلفين: مستقبل للمعنى من اللغة المصدر ومرسل لهذا المعنى (الرسالة) في اللغة الهدف(١).

ولبّ الترجمة في الواقع هو نقل معنى اللغة المصدر إلى اللغة المستقبلة، وهذا يتم بالانتقال من شكل اللغة الأولى إلى شكل اللغة الثانية عبر البنية الدلالية، فالمعنى هو الذي يتم نقله، ولا بد في هذه الحال من الحفاظ على ثباته، والمتغير الوحيد هنا هو الشكل، فالترجمة إذن تتضمن دراسة الوحدات المعجمية والبنية التركيبية والمقام الاتصالي والسياق الثقافي لنصّ لغة المصدر مع تحليله من أجل تحديد معناه، ومن ثمّ إعادة تركيب المعنى نفسه باستخدام الوحدات المعجمية والبنية التركيبية المناسبة في اللغة المستقبلة وسياقها الثقافي(٢). وينبغي التأكيد على أن المقام الذي ترد فيه الكلمات حاسم بالنسبة للمعنى الكامل للكلمات، فالكلمة التي يتمّ اختيارها تعتمد على عدة عوامل مرتبطة بالمقام الذي يجري فيه الاتصال، وعلى المترجم أن يعي الكلمات التي يتطلبها المقام(٣) عامة والسياق الثقافي والمعرفي خاصة، لاسيما إذا كان النصّ علميا يتعلق بالمصطلحات والمفاهيم الفكرية. والحقيقة أن النصّ وحدة منظّمة بطريقة منطقية، وهو يتّصف بالتماسك والتجمّع والاستمرارية، وفيه تدفّق من المعلومات القديمة والجديدة. .وطرق متعددة للإشارة إلى موضوع النصّ وفكرته، واللغات تختلف في كيفية الإشارة إلى هذه الأمور(٤).

(١) ينظر: الترجمة وأدواتها، د.علي القاسمي ص ٨٤،٨٦.

(٢) الترجمة والمعنى، ص ١٣-١٤.

(٣) السابق ص ٢١٧.

(٤) السابق ص ٧١.

ومن بين المناهج الترجمية التي ينبغي تسليط الضوء عليها في موضوعنا هذا: المنهج اللغوي: ويتعامل هذا المنهج مع الترجمة بوصفها نموذجا محددا من استخدام اللغة، ولا يأخذ بعين الاعتبار عوامل خارجية أو عوامل لغوية إضافية مثل القيود التي تفرضها الممارسة. ويركز عوضا عن ذلك على العلاقات المنتظمة بين اللغة الهدف واللغة المصدر.. ويبحث بإمكانيات نقل الكلمات والتراكيب وتأسيس قواعد التكافؤ بين اللغتين والتي قد تتحقق في عدة مستويات لغوية(١). وفي إطار هذا المنهج هناك منهج تقابلي (تطبيقي) يقوم على فهم المترجمين للغة وكيفية استخدامها، ويقع في إطار اللغويات التطبيقية، وهو يدرس التكافؤات اللغوية التي تقع في الواقع أو يمكنها أن تقع أثناء ممارسة الترجمة، أي أنه يتعامل مع الترجمة في إطار التعامل مع اللغة في الاستخدام، وأنها تطبيق معرفة المترجم على مسائل تتعلق بالتواصل بين الثقافات، ويشمل ذلك بالطبع معرفة المترجم بالنظامين اللغويين للغتين محل الترجمة(٢).

والترجمة الحرفية لا تقدّم عونا يذكر لمتحدّثي اللغة المستقبلة الذين يهمّهم معنى النصّ في اللغة المصدر، فالترجمة الحرفية تبدو ضربا من العبث بلا قيمة اتصالية كبيرة(٣). والترجمة الحرفية لا يمكن تجنّبها إلا بالتحليل الدقيق للنص في لغة المصدر، وذلك من خلال الفهم الواضح للرسالة المراد إيصالها قبل كل شيء، والمترجم الذي يمضي وقتا كافيا في دراسة دقيقة للنصّ في لغة المصدر وكتابة تحليل دلالي له، ومن ثمّ البحث عن طريقة مكافئة يتمّ من خلالها التعبير بصورة طبيعية عن الرسالة نفسها في اللغة المستقبلة، سيكون قادرا على تقديم ترجمة مناسبة أو

(١) الترجمة وعلوم النص، أ.نيوبرت، غ.شريف، تر: د.محيي الدين حميدي، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٢٥-٢٦.

(٢) السابق ص ٢٧.

(٣) الترجمة والمعنى، دليل التكافؤ بين اللغات، ص ٣١.

رائعة، ولا بدّ أن يكون هدف المترجم تجنّب الحرفية والسعي لتقديم ترجمة اصطلاحية حقيقية في اللغة المستقيلة، وسوف يدرك حينها أنه أصاب الهدف، وذلك عندما لا يشعر القارئ في اللغة المستقبلة أن النصّ الذي بين يديه ترجمة، بل يشعر كأنه عمل كتب باللغة المستقبلة ليمدّ القارئ بزاد من المتعة والمعرفة(١).

وهناك منهج شبيه بالمنهج النصّي، وهو المنهج الثقافي الاجتماعي، وهو يقر بالأساس اللغوي للترجمة ولكنه يعرّف الترجمة على أنها محاولة للتواصل عبر الثقافات، ويتم النظر إلى النصوص على أنها نتاجات فريدة لتاريخ ثقافة معينة، وتكون النصوص الهدف في هذا المنهج إما غير قابلة للترجمة أو نجدها نسخا وضيعة عن النصوص الأصل، فمقدرة الترجمة ـ كما يعتقد بعض أصحاب هذا المنهج ـ على التغلب على الحواجز التاريخية والثقافية الاجتماعية مقدرة محدودة؛ ولهذا يعارض أصحاب هذا المنهج بشكل خاص فكرة التكافؤ بين اللغات في الترجمة، إذ يعدونها مجرد خداع(٢).

وتجدر الإشارة ههنا أن أصل جميع الانتقادات الموجهة لفكرة التكافؤ في علم الترجمة سببه تفسير لغوي ومعجمي ضيق للتكافؤ، ومن الواضح أن كلمات النصّ المصدر لا تتكافأ بالشكل المطلق مع معاني كلمات النصّ الهدف في معظم الأحيان، ولا يمكن الدفاع عن التكافؤ اللغوي، إلا أنه يمكن الدفاع عن التكافؤ النصّي الذي هو ليس تكافؤا دلاليا بين الكلمات بل هو يقوم على التكافؤ التواصلي خاصة(٣)، والكلمات في الحقيقة هي حزمة من مكونات المعنى، ولا بدّ للمترجم أن يكون قادرا على تحليل الوحدات المعجمية (ألفاظا ومصطلحات) في النصّ المصدر حتى يتمكّن من ترجمتها؛ ولهذا فالمترجم الناجح عند دراسته نصّ

(١) السابق ص ٤٥.

(٢) الترجمة وعلوم النص، ص ٣٣.

(٣) السابق ص ١٩٧–٢٠٠.

اللغة المصدر يستعين بكل المسارد والمعاجم المتاحة للتأكد من أنّه يعرف معنى كل كلمة، ولكن اللغات تختلف في كيفية تجميع المعاني، فثمّة كلمات كثيرة بلا مكافئ صحيح لها من كلمة واحدة في اللغة المستقبلة. ومكونات المعنى والتصوّرات أو المفاهيم تصنّف دلاليا على أنها أشياء وأحداث وصفات وعلاقات، ويستخدم مصطلح "مفهوم" أو "تصوّر" للإشارة إلى مضمون معنى الكلمة(١). ومن أجل تحليل معنى كلمة بغية ترجمتها، لا بد أن يفكر المرء أولا في معرفة التصوّر المحوري وحدوده، وحينئذ يمكن ترجمتها بكلمة تكافئ التصوّرات المحورية في اللغة المستقبلة واستخدام عبارة لإضافة مزيد من التعريف(٢). وعندما ترد في لغة المصدر كلمات (أو مصطلحات) ليس لها مكافئات في اللغة المستقبلة تصبح مهمة المترجم الأولى هي الفهم التام لمعنى تلك الكلمة أو العبارة واستعمالها في السياق الذي ترد فيه. وعليه أن يتساءل عن أهمّ مكونات المعنى في الكلمة أو العبارة، التي يقوم بترجمتها، وما الرسالة التي يريد الكاتب إيصالها من خلال ذلك السياق(٣)، وقد يلجأ المترجم إلى ما يسمّى البديل الثقافي الذي يعدّ أحيانا أفضل طريقة للترجمة عندما لا يكون الشكل محطّ الاهتمام وتكون وظيفة الكلمتين الدالتين واحدة، بمعنى أن مرجعا من واقع الثقافة المستقبلة يحلّ محلّ دال غير معروف في الثقافة المصدر(٤).

ومما قد يزيد الأمر تعقيدا دوران المعرفة اللغوية بين مفاهيم متوارثة وأخرى مستحدثة، وفي مجال اللسانيات الحديثة كثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه المدقق، فإذا

(١) الترجمة والمعنى، دليل التكافؤ بين اللغات ص ٩١-٩٢.

(٢) السابق ص ٩٥.

(٣) السابق ص ٢٦٨.

(٤) انظر السابق ص ٢٨٠.

بالمدلول اللساني يتوارى حينا خلف المفهوم النحوي، ويتسلل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية فتتلابس القضايا ويعسر حسم جدل المختصين: أعلى هوية اللفظ يتحاورون أم على مضمون الدلالة[١]، مثل وضع مصطلح "المبتدأ" العاملي في مقابل المصطلح الفرنسي "sujet" الوظيفي!

- الترجمة وعلم المصطلح:

تتشابك العلاقة بين علم المصطلح (المصطلحية) ونظرية الترجمة تشابك شجرة المعرفة الباسقة، ومما يزيد تشابكها تعقيدا أن كلا العلمين يستخدم اللغة هدفا ومضمونا ووسيلة، وعلم المصطلح حديث النشأة ولد في القرن العشرين، على الرغم من أن توليد المصطلحات بدأ منذ شروع الإنسان في استخدام اللغة أداة تواصل، ولقرون عديدة خلت كان المترجمون هم الذين يتولون وضع مقابلات للمصطلحات الأجنبية التي يواجهونها أثناء عملهم في ترجمة الكتب، فشاع بين الناس أن المصطلحات يولدها المترجمون حتى بعد أن استقلّ علم المصطلح ونأى بنفسه عن الترجمة، وصار نشاطا مختلفا يزاوله مصطلحيون لهم إعداد وخبرات تختلف عن تلك التي يمتلكها المترجمون[٢].

يعرف علم المصطلح عادة بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها، ومن هذا التعريف يتضح أن علم المصطلح له ميدانان: المفاهيم العلمية (الناحية المعرفية) والمصطلحات اللغوية، ولكي يتمّ ضبط المصطلحات اللغوية لا بد من تحديد منظومة المفاهيم العلمية التي تمثّلها تلك المصطلحات، ودراسة المفاهيم تنتمي إلى علمي الوجود والمنطق والعلوم المتخصّصة، وتشكل الأساس في وضع المصطلحات، ودراسة المصطلحات اللغوية

(١) ينظر: قاموس اللسانيات ص ٥٥-٥٦.

(٢) الترجمة وأدواتها، د.علي القاسمي، ص ٨١-٨٢.

والعلاقات القائمة بينها ووسائل وضعها وتوليدها وكيفية دمجها في بنية العلم الذي تنتمي إليه، وهذا النوع من الدراسة يقع في صلب علم المعجم وتطوّر دلالات الكلمات وهما من مجالات اللسانيات. وصناعة المصطلح تهتم بتوثيق المصطلحات وتيسير استعمالها حاسوبيا أو كتابيا(١).

ويضطلع المصطلحي ـ إضافة إلى قيامه بوضع المصطلحات الجديدة ـ بتوحيد المصطلحات وتفادي ازدواجية المصطلح في اللغة الواحدة، عن طريق القيام بدراسة مقارنة للمنظومة المفهومية والحقل المصطلحي، لكي يقتصر التعبير عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد، والتعبير بمصطلح واحد عن المفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، ويتم التخلّص من الترادف والاشتراك اللفظي معا. وفي جميع الحالات فإن المصطلحي يستعين بوسائل لغوية محدّدة لوضع المصطلحات الجديدة أو توحيد المصطلحات القائمة، وفي اللغة العربية ترد وسائل توليد المصطلحات على الترتيب: الاشتقاق، المجاز، التراث، التعريب، النحت، التركيب(٢).

وعند الحديث عن المعنى بين المصطلحي والمترجم يمكن القول إن كلا منهما عندما ينقل نصّا أو مصطلحا من اللغة (أ) إلى اللغة (ب) إنما يعنى بنقل معنى تلك المادة، وإن كليهما يسعى إلى الهدف ذاته أي فهم المعنى المقصود بدقة. وهذا يتطلب تمكنا من اللغتين ومعرفة معمّقة ببنيتيهما الصرفية والتركيبية وأساليبيهما وثقافتيهما. والمصطلحي لا يعنى بنقل المصطلحات من لغة إلى أخرى وحسب، بل له وظيفتان أخريان: هما: توليد المصطلحات باللغة ذاتها دون الانطلاق من لغة ثانية، بل بالانطلاق من المفهوم المراد التعبير عنه بمصطلح لغوي، وتوحيد المصطلحات القائمة في اللغة، بحيث يعبّر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد ويعبّر

(١) ينظر: السابق ص ٨٢-٨٣.

(٢) ينظر: السابق ص ٨٣-٨٤.

عن المفهوم الواحد عن المصطلح الواحد في الحقل العلمي الواحد، وهذا يعني أنه في كلتا الوظيفتين لا يتعامل مع لغتين بل مع لغة واحدة، ولا يعالج نصّا كاملا كما يفعل المترجم إلا إذا كان يقوم بدراسة السياقات التي يرد فيها المصطلح، وهنا يتفق مع المترجم. ويصبح المصطلحي مترجما عندما يصل العلماء والمصطلحيين المصطلح الجديد مع تعريف له أو شروح تتعلّق به، ولكي يتوصّلوا إلى تكوين مفهوم واضح ودقيق يشير إليه هذا المصطلح عليهم أن يفهموا تلك التعريفات والشروح وبذلك يقومون بترجمتها، وهم لذلك بحاجة إلى الإحاطة بتقنيات الترجمة الأساسية بالإضافة إلى كيفية التعامل مع السوابق واللواحق واللواصق وغيرها من قضايا المعجم(١).

من الناحية النظرية ليس من مهمة المترجم توليد المصطلحات، بل استخدامها في المادة التي يترجمها وعليه أن يحرص على استخدام المصطلحات المعيارية الموحدة، يستقيها من المعاجم المتخصصة إن لم يكن ملمّا بها، وفي العادة لا يشترط في المترجم الجيد الدراية بعلم المصطلح، بيد أن المترجم ـ كما يرى أحد الباحثين ـ قد يواجه في أحايين كثيرة مواقف تتطلب منه القيام بدور المصطلحي الذي يولّد أو يضع المصطلحات الجديدة، وذلك إذا لم يعثر في تلك المعاجم المتخصصة المتوفرة لديه على مصطلح ما، ويجد نفسه مضطرا لصياغة مصطلح مقابل في اللغة التي ينقل إليها يساعده في ذلك إدراكه لمفهوم ذلك المصطلح من سياق النصّ الأصلي، أو اطلاعه على المفهوم من خلال دراسة تعريفات المصطلح في المعاجم المتخصصة الأحادية اللغة المنقول منها، ولهذا كله يكون من شروط المترجم الجيد التوفر على دراسة أو خبرة في علم المصطلح وكيفية وضع المصطلحات وتوحيدها(٢).

(١) ينظر: السابق ص ٨٨-٩١.

(٢) السابق ص ٩١-٩٢.

هذا، ويرى د/الفهري أنّ اللساني يتصدّر مركز المسؤولية في التخطيط والتطويع والمواكبة المتعلقة بالاصطلاح، فهو لا يسأل عن مصطلح ميدانه وحسب، بل يقاسم أيّ أخصّائي مسؤولية وضع المصطلح المولد الجديد في حقله وضبط وسائل توليد اللغة: (Neology) في أي حقل من حقول المعرفة والتنظير لهذه الوسائل ومنْهَجَة السبل المؤدّية إلى التطويع . . إلاّ أن أولى أولويات اللساني العربي هي أن ينشغل باصطلاحه هو تنظيرا ومراسا. حتى إذا استقرّ رأيه على أصول التوليد في اللغة ووسائل تلقيح المفاهيم أو الحقول الدلالية وإعادة هندستها، أمكن أن يخرج من مراس يتصل بعلمه إلى مراس يتطلب ملكة علمية أخرى وحسّا آخر غير ملكته في اللسانيات(١).

ويرى د.البقاعي أنه لا ينبغي لمصطلحات علم ما أن تكون مشغولة بمصطلحات علم آخر؛ لأنها ستخفق عندئذ في إيصال خصوصية العلم الجديد، من ذلك مصطلحات "السيميوطيقا" مثلا، على المترجم أن يجد لها مصطلحاتها الخاصة التي لا تشترك مع مصطلحات النحو أو نظرية الاتصال، من ذلك مصطلح: "Actant" لا يجوز أن يترجم بفاعل ؛ لأن هذا المصطلح خاص بالنحو(٢).

والملاحظ بعد هذا أن الرصيد المصطلحي لأي علم من العلوم في أي لغة من اللغات ـ كما يرى د.المسدّي ـ يمثل بنية متكاملة تترابط في علاقات دلالية متفاعلة عضويا، وليس يثمر الحوار حول أي مصطلح ـ سواء في رشاقته التعبيرية أو في دقة الأدائية أو في أمانة ترجمته للمدلول الأجنبي الذي انطلق منه ـ إلاّ إذا نزّل ضمن شبكة الدوال الفنية التي يتبنّاها ذلك العلم بالذات، وأنه كم من جدال نشأ بين العلماء المختصين حول ترجمة عدد من المصطلحات يأخذونها معزولة عن سياق

(١) اللسانيات واللغة العربية، د.عبد القادر الفهري ص ٣٩٢.

(٢) ينظر الكلام على الكلام، دراسات في الفكر والثقافة، د.محمد البقاعي، ص ١٥٠-١٥١ .

الثبت الاصطلاحي الكامل في ذلك العلم، فتكثر فيما بينهم محاجات لا يتسنى الجزم في شأنها لأنها دوران في حلقة مفرغة. وأنّ الذي يزيد الجدل لجاجا أن الذي يقترحه البعض بديلا من المصطلح الموضوع كثيرا ما يكون هو نفسه قد اتخذ مصطلحا ليعبّر عن جزئية فنية تستقل بنفسها مفهوميا، وإن قاربت ذلك الحقل الدلالي. ولا تنكشف هذه الهنات التي هي من مزالق الخاصة إلاّ في ضوء نظام اصطلاحي متكامل، ولا يتكشف هذا النظام إلاّ في ضوء الجهاز المفهومي الذي يعرضه القاموس اللساني المختص، ولا سيما إذا كان ثنائي اللغة مزدوج المدخل(١). فلا عجب إذن أن نرى في قاموس اللسانيات مصطلحات متعدّدة يبدو اختلافها لغير المختصّ من فضول القول، ولكنّها تؤدّي بفوارقها اللفظية وظيفة التمييز بين المفاهيم الدقيقة(٢).

وفي ضوء ما سبق سوقه من علم نظري وجدل فكري حول التحدي المعرفي في مجال صوغ المصطلح العلمي أو توليده أو نقله ترجميا، سيتمّ عرض نماذج من المصطلحات في العمل الترجمي للدكتور م.عياشي الموسوم بالقاموس الموسوعي الجديد، نتبيّن من خلالها مدى نجاحه في الرهان المعرفي الذي قبل تحدّيه في مجال نقله للمصطلح اللساني الغربي في هذا القاموس إلى العربية:

*** " الغلوسيمية" والتحدي المعرفي والمصطلحي:**

تحت عنوان "اللسانيات الرياضية" (المنظوماتية) " Glossématique" جرى ترجمة الحديث عن نظرية هيلمسيلف البنيوية المعروفة عند قطاع كبير من الدارسين واللسانيين العرب المحدثين معربة بـ"الغلوسيمية" أو "الغلوسيماتيك" (والصحيح الأول لأن المصطلح كما سنرى هو نسبة إلى كلمة أخرى هي:

(١) قاموس اللسانيات ص ٩٣.

(٢) السابق ص ٩٤.

"Glossème"، كصالح القرمادي في مقال له ألحقه بترجمته لكتاب دوسوسير (الدروس) الذي سيأتي ذكره لاحقا، وأغلب الترجمات التي اقترحت لها لم تجر على الألسنة، لأنها لم تكن موفقة، فشاع الاسم المعرّب.

وترجمة د.منذر عياشي لها باللسانيات الرياضية عجيب جدا! إذ لم يرد في النصّ الأصلي المترجم ما يفيد أن هذه اللسانيات رياضية البتة! فبالعكس، إن هذه الموسوعة عرضت لهذه النظرية اللغوية منذ بداية الحديث عنها إلى آخره، على أنها تتمة لنهج دوسوسير البنيوي، ولكن في ثوب شكلي معتمد على مبدأ دوسوسير الشهير: "اللغة شكل وليست جوهرا "(١)، ويكاد يكون أغلب ما دار من توصيف لغلوسيمية هيلمسيلف ههنا، يندرج أو يقع ضمن هذا المبدأ، مع بعض الاختلاف في بعض التفاصيل ترشّحَ عن إعادة الفهم أو التأويل لذلك المبدأ الشكلي البنيوي. ومما يدل على أن مصطلح "غلوسيمية" لا يرتبط نصًّا بما ترجمه به د.منذر عياشي: "اللسانيات الرياضية"، أن الموسوعة حين تحدثت عن أصل المصطلح اللغوي الذي ينبئ قطعا عن مفهومه الاصطلاحي، ذكرت أن هيلمسيلف ـ لكي يسجل اختلافه عن علم وظائف الأصوات التابع لحلقة براغ ـ ابتدع منظومة اصطلاحية خاصة به، ومنها العنصر اللساني الذي يجليه الاتصال، ويتحدّد شكلا، ويسميه: "Glossème" (ويترجمه د.عياشي بالـ"مَعْلَم" شارحا له: بأنه أصغر شكل لغوي)(٢)، ويُرجّح أنه اقتبسه من ترجمة د.المسدي له(٣)، وقد اشتق منه مصطلح "Glossématique"، مما يدل على أنه ليس في هذا الاصطلاح أي دلالة على "التحليل الرياضي للغة"! (وكان المفروض أن يترجمه بـ"المعْلَمية" لكي يكون متسقا مع نفسه على الأقل!)، والعجيب أن هذه الموسوعة التي يترجمها لم تتحدث عن "التحليل الرياضي للغة"

(١) القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ص ٤٣ .

(٢) السابق ص٤٧.

(٣) قاموس اللسانيات ص ٢١٩.

في هذه النظرية قط، وجاء ذكر "الرياضيين" في مناسبة واحدة فقط، لا تسوغ تلك الترجمة التوصيفية، وذلك عندما ذكرت أن هيلمسيلف يقترح نموذجا جامعا للألسنة، مؤسسا على الخصوصيات الشكلية للغات فقط.. ووصفت هذا بأنه ينطبق على الأنساق الشكلية للرياضيين، وذلك في الصورة التي يصطنعها هو عنهم(١).

وعدا هذا لم يأت ذكر لا عن الرياضيين ولا عن التحليل الرياضي للغة، والسؤال الذي يطرح بعد هذا: من أين جاء د.عياشي بهذه الترجمة، الجواب أنه جاء بها من خارج النصّ، توهما منه ربما أنها تنطبق لغة على هذا المصطلح، ربما لأنه ينتهي باللاحقة: " matique"، وهذا ـ لو صحّ ـ هو وهم كبير جدا، فهذا اللساني الفرنسي المشهور جورج مونان (وهو ممن أرخوا بدقة لعلم اللغة في القرن العشرين) يقر بأن مصطلح "Glossématique" أخذه هيلمسيلف من الكلمة اليونانية "glossa" بمعنى "اللغة"، وابتدع هذا المصطلح للدلالة على نظريته الخاصة به في دراسة اللغة في إطار تنافسه مع مدرسة براغ، كما ابتدع في نفس الإطار مصطلح "phonématique" (المنتهي هو أيضا باللاحقة: matique) للدلالة على النظرية الوصفية الجديدة التي قدمها في لندن أمام ثاني مؤتمر عالمي للعلوم الصوتية، على أنها تقابل الفونولوجيا البراغية (فهل نترجم هذا المصطلح بـ"الصوتيات الرياضية" مثلا ؟!)، وفي ثالث مؤتمر للحلقة الدولية في كوبنهاجن عام ١٩٣٦ م أظهر رغبته الشديدة في التميز عن البراغيين من خلال ابتداعه لمصطلح "الغلوسيمية"، الذي كان يظهر من فترة لأخرى لدى دوسوسير وبمعنى مختلف، ولقد أعلن عن قيام هذه النظرية على أعضاء هذا المؤتمر من خلال توزيع نصّ قصير عنوانه: " synopsis of an outline of glossematics" (٢). وقد يكون د.عياشي قد أخذ هذه الترجمة

(١) القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ص ٤٧ .

(٢) علم اللغة في القرن العشرين، ج.مونان، ترجمة د.نجيب الغزاوي، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ص١٢٨-١٢٩.

التوصيفية (التي لا يمكن أن تعدّ بأي حال من الأحوال ترجمة دقيقة أو صحيحة لهذا المصطلح) من لسانيين عرب محدثين سلكوا هذا المسلك، منهم: د.محمد علي الخولي الذي ترجمه بـ"الرياضيات اللغوية"، وشرحه بأنه وصف اللغة بطريقة رياضية أو باستخدام الرياضيات، في حين أنه ترجم " Glossème morphème" بالوحدة اللغوية الصغرى ذات المعنى، ذاكرا أن هذا المصطلح استخدمه بلومفيلد أيضا(١)، وتوصف الغلوسيمية أيضا بأنها التحليل شبه الرياضي للغة(٢) وهذا ليس ترجمة للمصطلح: "Glossématique"، ويصعب ترجمة هذه التسمية ذات الأصل الإغريقي، ولا صلة للتسمية كما هو ظاهر بالتحليل الرياضي أو اللسانيات الرياضية! وتعد الغلوسيمية مؤصلة لمنهج دوسوسير في دقة لا يمكن التوصل إليه.. ويعدّ التأثير المحدد لجوانب معينة في المحاضرات في الغلوسيمية تأثيرا كبيرا إلى حد أن المرء يشير إلى الغلوسيميين في الغالب على أنهم السوسيريون الجدد(٣).

هذا وقد عرف قاموس المصطلحات اللسانية الفرنسي الشهير والدقيق جدا "sémiotique" هذا المصطلح ببعض الإسهاب، ونسبه إلى هيلمسيلف ولم يذكر شيئا عن طبيعته الرياضية مفهوميا(٤). ولكن هذا لا يعني أبدا أن هيلمسلف لم يكن متأثّر بالتحليل الرياضي للغة، بل على العكس من ذلك، إذ من المعروف أنه كان ابنا لأستاذ رياضيات، وكان قد تربى على علم منطق كارناب النمساوي صاحب النظرية الوضعية المنطقية(٥). وقد كان لهذا أثر عظيم في توجهه في التحليل اللساني، إذ صاغ هو وزملاؤه عناصر اللغة في رموز جبرية وتراكيبها في

(١) معجم علم اللغة النظري، د.محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ص١٠٧.

(٢) القضايا الأساسية في علم اللغة، ك. هيشن، ترجمة د. سعيد بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣، ص ٨٩.

(٣) السابق ص ٩٠.

(4) semiotique v1 p167 .

(٥) علم اللغة في القرن العشرين ص ١٢٧-١٢٨.

معادلات رياضية متأثرا بالمنطق الرياضي السائد يومئذ، وقد أحدث هذا ردود فعل عنيفة لدى بقية اللسانيين(١). ويرى بعض الباحثين اليوم أن اللسانيات يمكنها أن تستفيد من العلوم الدقيقة بطريقة مدروسة ومعقولة، ولكن الرموز الجبرية والقوانين الرياضية التي استعملتها هذه النظرية، ليست غير ملائمة للدراسة اللغوية فحسب، بل إنها أساءت إليها أكثر مما أفادتها، ففي مقال أخير لهيلمسيلف بعنوان "تنضيد اللغة" "language stratification" وردت عدة رموز ليست لها في رأي كثير من علماء اللسانيات أي قيمة علمية أو عملية، نحو:

Y0 g0(v)R

وهذه المعادلة تدل على المحور الأفقي! ويمكن القول بعد هذا إن هذه النظرية قد جمعت بين مبادئ النحو التقليدي ومظاهر النظرية اللسانية الحديثة(٢).

وقد ترجم د.سهيل إدريس صاحب المنهل (القاموس الفرنسي- العربي) "Glossématique" بـ"الوظيفية البنيوية"، وترجم "Glossème" بـ"المعنم"، وعرّفه بأنه أصغر وحدة لغوية تحمل دلالة مثل الفاء المفتوحة في "فَعْلة" للمرة والفاء المكسورة في "فِعْلة" للهيئة(٣). وقد تحدّث دوسوسير في الباب الثالث من "دروس" (أسباب تنوع اللغات جغرافيا) عن مصطلح "Glossème" في إطار حديثه عن عبارة: "lignes isoglosse" (أي خطوط التماثل اللغوي، على منوال: isotherme، أي خطوط تماثل درجات الحرارة)، وعقب عليها بأنها مبهمة وليست في محلها، إذ إن معناها: "الذي له نفس اللغة"، فإن نحن قبلنا القول إن كلمة "Glossème" تعني (سمة لغوية خاصة)، أمكننا أن نصحح ذلك فنستعمل عبارة

(١) اللسانيات: النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص١٥٧.

(٢) السابق ص ١٦٨.

(٣) ص ٥٨٠.

" lignes isoglossématique" ، أي خطوط تماثل السمات اللغوية الخاصة(١). وعلى هذا يتضح أن هيلمسيلف كان متأثرا بدوسوسير (ليس فقط في وضع أهم أسس مدرسته اللسانية البنيوية الشكلية) بل هو متأثر به وآخذ عنه حتى في وضح المصطلح الذي ابتدعه للدلالة على مذهبه اللساني الذي أصبح يعرف بالغلوسيمية، وهذا مما قد لا يعرفه إلا القليل من الدارسين المهتمين بتاريخ المذاهب اللسانية في أوروبا في القرن العشرين!

ولقد عدّ هيلمسيلف أبحاثه على أنها استمرار ونضج أكثر دقة وعلمية لأفكار دوسوسير، ولقد عدّ نفسه تلميذ سوسير الوحيد والحقيقي، وهو مثل سوسير عدّ اللغة شكلا وليست جوهرا(٢).

ويترجم أحد الباحثين مصطلح " Glossématique" بـ"النسقية"، ويرى أن اشتقاق هذا المصطلح من اليونانية " glossa" يعني "اللسان" أو "اللغة" لتعيين النظرية المستخلصة من نظرية دوسوسير التي تجعل من اللغة غاية لذاتها لا وسيلة لتحقيق الغاية المقصودة من الكلام، والغلوسيمية تقوم على النقد الحاد للسانيات التي سبقتها وحادت في رأيها عن مجال اللغة باهتمامها بالإجراءات والجوانب غير اللسانية، كالجوانب الاجتماعية والأدبية والفلسفية، وهي ترى أنها على العكس من ذلك، إذ تصدر عن اللغة وإليها ولا تخرج عن دائرة اللغة المنظور إليها على أنها حقل مغلق على نفسه وبنية لذاتها.. فالموضوع الحقيقي للسانيات هو اللغة التي يوجه البحث منها وإليها، فبنية النص اللساني الشاهد في نظر هيلمسيلف هي الموضوع الوحيد للسانيات(٣)، وهذا هو السرّ في تسمية هذه النظرية

(١) دروس في الألسنية العامة، ف. دوسوسير، ترجمة صالح القرمادي وآخرين، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب، ص ٣٠١.

(٢) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين ١٣٢.

(٣) المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسة الحديثة، محمد الصغير بناني، دار الحكمة، الجزائر، ١٩٩٩م، ص ٦٥، ٦٧.

بالغلوسيمية، بمعنى: اللغوية أو اللسانية، أي النظرية التي تنبع من داخل اللغة ولا تخرج عن دائرتها، لأنها مشتقة من كلمة " glossa" اليونانية التي تعني "اللغة"أو "اللسان" .يترجم هذا الباحث "الغلوسيماتية" بـ"النسقية" لأنها يراد بها اللغة ذاتها بصرف النظر عن العوامل الخارجية، ولأنها وصف للكلام في صورته الذاتية منظما ومرتبا(١).

- المدلول المعرفي الدقيق لمصطلح "الغلوسيمية":

يمكن شرح الغلوسيماتية من جهة المصطلح بأنها التي تهتم بدراسة الغلوسيمات (glossèmes) أي الوحدات النحوية الصغرى التي لا تقبل التجزئة وتنقسم بدورها إلى قسمين: وحدات التعبير وتدعى: cénèmes، ووحدات المحتوى وتدعى plérèmes(٢).

وثمة ملاحظة مهمة جدا حول المصطلح: فقد أدخل مصطلح الغلوسيماتية (المشتق من "glossa" الكلمة اليونانية وتعني :اللغة) علماء كوبنهاجن ليس لسبب سوى الإشارة إلى الانفصال به عن علم اللغة التقليدي وإلى البداية الجديدة الجذرية لهذه المحاولة(٣). وعند هذه المدرسة فيما يتعلق باللغة فإن العملية هي النص والنظام هو اللغة..وهكذا فقد أدخلت ثنائيات دوسوسير: "اللغة/الكلام" = "النظام /العملية (أو النص)" في الغلوسيمية لاعتبارات عامة لغاية تتعلق بنظرية العلم(٤). وإذا كان يعني مصطلح "glossème" في اليونانية اللغة أو الكلام كما مرّ آنفا، فإنه عند هيلمسيلف يعني أصغر وحدة لغوية، إنه عبارة عن العلاقة

(١) السابق ص ٦٩.

(٢) اللسانيات، النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ص ١٦٠.وانظر: Nouveau dictionnaire en-cyclopedique des sciences du language,O. Ducrot ,J. M. Schaeffer,Seuil,Paris,1995, p46 .

(٣) القضايا الأساسية في علم اللغة، ك. هيشن ص ٩١ .

(٤) السابق ص ٩٣.

الفونولوجية بين "الكينيم" في الجانب التعبيري و"بليريم" في الجانب الدلالي ويسمى مجموعها "الغلوسيم"(١).

ويعني هيلمسيلف بالنظام "system" الذي يشمل التركيب والوظيفة معا، ويرى أنه ليس من الممكن تحديد علامة لغوية إلا موقعها من النظام، من أجل ذلك سميت هذه النظرية بـ"النظامية" "systematique" أيضا(٢). ويمكن أن يكون لهذا أثر في بعض المدارس أو النظريات البنيوية الأوروبية الأخرى التي أفادت منها كعلم اللغة النظامي للبريطاني الفيرثي هاليداي(٣). والغريب أن المترجم د.عياشي قد أورد ترجمة ثانية لمصطلح "glossématique" هو "المنظوماتية" ورده مرارا، نحو: اللسانيات الرياضية المنظوماتية(٤)، دون مناسبة لذلك! ودون أن يعرف القارئ الصلة بين "الرياضية" و"المنظوماتية" !! وقد يكون أخذ هذه الترجمة من د.المسدي، فقد ترجمها بـ"المنظومية" أيضا(٥).

ولهيلمسيلف مصطلحاته الخاصة، فالوحدة التركيبية عنده تدعى "syntagma"، والوحدة الصرفية: "paradigma"(٦).

ويمكن تلخيص صلة النظرية الغلوسيماتية بثنائيات دوسوسير الشهيرة وأفكاره البنيوية أنها قد أيدتها، مع تحريرها لدوسوسير من كل ما هو علم اجتماع، وحصرته في جانب علامي (سيميائي) محض، فقد أعيد تحديد كل المفاهيم تحديدا شكليا، ولم يستنبط المنهج إلا من فروض عامة تتعلق بنظرية العلم!(٧)

(١) السابق ص ٩٦، حاشية المترجم.

(٢) السابق ص ٩٩.

(٣) السابق ص ١٠٣.

(٤) القاموس الموسوعي ص ١١٢.

(٥) قاموس اللسانيات ص ٢١٩.

(٦) القضايا الأساسية في علم اللغة ص ٩٩.

(٧) السابق ص ١٠٣.

كما يمكن النظر إلى غلوسيمية هيلمسيلف (وينسب إليها التحليل شبه الرياضي للغة) بوصفها التأكيد السوسيري على الشكل في مقابل المادة في مستوى المعنى (الدلالة والنحو) ومستوى التعبير (الفونولوجيا)، وعلى تعريف الشكل باعتباره العلاقات المتبادلة بين العناصر(١). ومن هنا قيل عن الغلوسيماتية إنّها تعنى بالمقارنة النظامية لبنى اللغات الحية بالبنى الأساسية لكل الأنظمة السيميوطيقية (العلاماتية)، أي جميع الوسائل التي يتحقق بها التواصل (بما فيها الوسائل التعبيرية غير اللغوية)، وقد قامت هذه البنى الأساسية على التحليل المنطقي الذي أجري باستخدام الطرق الرياضية(٢). وترى الغلوسيمية أنه من الممكن فصل المادة عن الشكل، ودراسته دراسة مستقلة، ولكن مهمة عالم الغلوسيمية هي أن يدرس شكل التعبير في علاقته بشكل المحتوى، ولأن علماء الغلوسيمية يستخدمون مصطلح "الشكل" form" على هذا النحو، كثيرا ما يطلقون على أنفسهم اسم الشكلانيين(٣).

ومما يؤسف له حقا أن د.عياشي ترجم مصطلح " cénème" بالمشترك الدلالي(٤)، وهو من المصطلحات الخاصة بهيلمسيلف في إطار نظريته الغلوسيمية، وهذه الترجمة غير صحيحة أبدا، فهذا المصطلح جاء بسبب أنه كان يميل دائما إلى نحت الكلمات الجديدة النظر، فقد أسمى الفونيم (وهو تسمية مدرسة براغ التي ينافسها) بـ"السينيم" " cénème" وهو من الإغريقية kenos

(١) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة، ر. روبنز تر: د. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٧، ص٣٢١.

(٢) اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة د.سعد مصلوح، د.وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) السابق ص ٣٢٨.

(٤) القاموس الموسوعي ص٤٧.

وتعني فارغا) أو رمزا . وأما كلمة phonématique التي ظهرت عام ١٩٣٥م فقد أصبحت عند هيلمسيلف" cénématique" عام ١٩٣٦م . أما الوحدات التي تحمل المعنى : المورفيم عند مدرسة براغ، والمونيم عند مدرسة جنيف، فأصبحت تسمى عنده : (les plérèmes من pieros في الإغريقية التي تعني : مليئة)[١] . وهو في سياق آخر ترجم هذا المصطلح بـ"وحدة التعبير"[٢]، كأن المترجم ليس واحدا وشتان ما بين المعنيين!!

- علم النفس الآلي أو الحركة النفسية للغة !

ومن الأمور التي تستحق التوقف عندها ترجمته للعبارة الفرنسية : " psychomécanique du langage" (وهي عنوان لموضوع من مواضيع الموسوعة) بـ "اللسان وعلم النفس الآلي"[٣]، فمقابلة العبارتين الفرنسية والعربية، قد تظهر مدى بعد د.عياشي عن ميدان الترجمة! فالتركيب المذكور في الترجمة ليس مقصودا، وهو مخالف للمعنى الظاهر، فمصطلح " psychomécanique du langage" يترجم معنويا إلى " الحركة النفسية (أو الفكرية) للغة " ، فهذه ترجمة دلالية سياقية، والأخرى حرفية لا سياقية، إذ لو تأمل المترجم في سياق الموضوع الذي ورد فيه هذا المصطلح، لوجد أن الحديث يتعلق بـ"الحركة " و"الحركية" لا "الآلة" و"الآلية"، وهي الترجمة الصحيحة كما يبدو من السياق لمصطلح : "mécanique" (فهو ليس واردا بمعناه الحرفي الأول : "اللايدوي"، أي "الآلي" من " الآلة"، وإن كان في معناه الثاني يعني أيضا "الحركي" من"الحركة "في بعض السياقات نحو : علم حركة الكواكب : la mécanique Céleste، وحركة

(١) علم اللغة في القرن العشرين ص ١٣٢ .

(٢) القاموس الموسوعي ص ١١٢ .

(٣) السابق ص ٦٦ . وانظر : Nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language p 70-72 .

المبادلة أو الصرف : mécanisme de change)، فالسياق الذي ورد فيه ذلك المصطلح يدل جيدا على ما نقول: فالموضوع يتحدث عن نظرية اللساني الفرنسي غ.غيوم، فهو عند حديثه عن "اللغة والفكر" (أي الناحية النفسية للغة) في هذه النظرية، ذكر أنها على العكس من الأطروحة الديكارتية التي تكون الأفكار بموجبها خالدة وواقعة خارج الزمن..يقع على العكس من ذلك نظرية "الحركة النفسية للغة " لغيوم في إطار فلسفة كان يمثلها في ذلك الوقت في فرنسا برغسون وبرانسشوفيك، اللذان اعتمدا ـ من منظورين مختلفين ـ "الحركة" بوصفها أساسية للفكر. ثم يشرح مفهوم "الحركة " الذي ينسب إليه النظرية المذكورة، فبالنسبة لغيوم، التفكير في المفهوم يعني بناءه، وهو يعطي اسم "الزمن المُحدِث" للزمن الضروري لهذا العمل، فإذا كانت الكلمات..تمثل الفكر، فإنما يكون ذلك على مقدار انتظامها نسقا..وهذا التطور نفسه يأخذ دائما وتبعا لغيوم شكل "حركة مزدوجة "، فهي تذهب.. من الامتداد الأقصى إلى الامتداد الأدنى.. ثم تذهب من الامتداد الأدنى إلى الامتداد الأقصى.. تمثل كل كلمة في النسق إما إحدى هاتين الحركتين إجمالا، وإما جزءا واحدا..وإن الاستعمال الخاص لكلمة في خطاب هو الذي يستطيع أن يسجل نقطة بوصفها ضربا من القطع الأفقي، ينفذه الخطاب في داخل حركة الفكر التي يقدمها اللساني إجمالا...وبتوجه الحركة العامة التي تعد الكلمة إطارا لها[1]. وكذلك عند حديثه عن "نسق أداة التخصيص في الفرنسية"، ورد: أن الحركتين اللتين يجب تمييزهما في الزمن المحدِث، واللتان تبنيان المفهوم، تمثلان..الخصوصية والتعميم..إلخ[2]، وتكرر ذكر"الحركة" لشرح مفهوم " الحركة النفسية أو الفكرية للغة "، وما أوردناه من سياقات يكفي لإثبات

(١) السابق ص ٦٨-٦٩.

(٢) السابق ص ٦٩-٧١.

خطأ ترجمة د.عياشي، لا سيما أن كلمة الآلة أو الآلية لم ترد في السياق إلا على سبيل الترجمة الخاطئة لـ " mécanique" .

ومما يثبت صحة ما ذكرته من ترجمة لمصطلح: "psychomécanique du langage" وخطأ ترجمة د.عياشي، ما ذكره معجم لاروس الفرنسي للمصطلحات اللسانية عنه، فلو عاد هذا المترجم إليه وفهم جيدا مضمون شرحه له لما وقع في هذه الترجمة الخاطئة، فقد قال عنه (ونورد النصّ بالفرنسية حتى تثبت صحة ما نقول):

le nom de psychomécanique, ou psychosystématique est donné à la Théorie structurale du linguiste Français G. Guillaume. la langue est formée, d'un ensemble de morphème, unités discrètes, où se coule, à chaque acte de parole, une pensée continue... chaque valeur de langue est alors conçue comme le signe d un mouvement de pensée inconscient, produisant différents effets de sens..." (١)

فهذا النص الفرنسي الواضح الدلالة يفيد أن مصطلحي: "psychomécanique" و"psychosystématique" ـ وهما متماثلان في الدلالة على نظرية غيوم اللسانية البنيوية، الثاني يعني النسق أو النظام النفسي أو الفكري ـ يشيران إلى أن اللغة مكونة من مجموعة من المورفيمات، وحدات منعزلة، حيث يعبر في كل حدث كلامي (أو سياق كلامي) عن فكر متصل...وكل قيمة للغة هي إذن تفهم على أنها رمز لـ"حركة فكرية لا واعية"، منتجة لمختلف الآثار المعنوية.." . هذا وقد ترجم المسدي هذا المصطلح الأول بـ"نظامية الآنية"(٢)، وهي ترجمة بعيدة عن المراد! فليس فيها ترجمة للفظ المصطلح (للحركية النفسية أو الفكرية للغة)،

(1) dictionnaire de Linguistique; J. Dubois et autres, Larousse, Paris,1973 , p 400.

(٢) قاموس اللسانيات ص ١٩٠ .

اللهم إلا إذا كان ترجمة للثاني: " psychosystemique"، وليس فيه كذلك ترجمة لقسمه الأول: "النفسي" أو "الفكري"!

- الخبر والإنشاء: فهم مصطلحات التراث وتوظيفها في الترجمة:

ومن المصطلحات التي تطرح ترجمتها في إطار التحدّي المعرفي (ونقصد ههنا المعرفة بالتراث والأدبيات الحديثة)، مصطلحات "الخبر والإنشاء" و"الصدق والكذب"، وذلك عند الحديث عن نظرية "أفعال الكلام" الإنجليزية المعاصرة في مقابل "النظرية النحوية والبلاغية" العربية القديمة. فالمترجم منذر عياشي ـ لما كان الربط المعرفي غائبا في ذهنه بينهما عند ترجمته لفصل في الموسوعة عنوانه: "اللسانيات القديمة والقروسطية" ـ راح يقوم بالترجمة الحرفية البعيدة عن السياق المعرفي لكل من اللغتين: الفرنسية والعربية، في موضوع المقابلة بين أفعال الكلام ـ كفكرة نحوية ـ عند اللسانيين المعاصرين واللسانيين العرب القدامى! فراح يسمي الإنشاء بـ"الأداء" والخبر بـ" التقرير"(١).

ولكي يتضح الأمر نسوق بإيجاز فكرة النصّ (المهم جدا في هذا الموضوع) والمترجم بطريقة سيئة، فمؤلفا الموسوعة يقرران من البداية أن الأبحاث عن الكلام قد بدأت في وقت مبكّر جدا في العالم الإسلامي، من خلال ما ورد في "الكتاب" لسيبويه، ثم تتابعت حتى القرن الخامس عشر الميلادي، مع فترة حية على نحو خاص حوالي القرن الثاني عشر الميلادي، وقد تطورت هذه الأبحاث إلى نظرية عامة للكلام. وتكمن السمعة المدهشة لهذه الأبحاث في الدور المركزي الذي تعزوه للنشاط النطقي [الكلامي]، وحتى عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الداخلي للجملة، فإنها لا توصف بكونها تأليفا بين عناصر مشتركة تبعا لضوابط مشتركة [الصحيح: شكلية formelles] (وبهذا المعنى فإن النحاة العرب يعملون بشكل

(١) القاموس الموسوعي ص ١٠٤.

متعارض مع عمل النحاة الهنود التوزيعيين المحدثين، فهم يعلنون عن الوظيفة وعن نظرية لأفعال الكلام). ويبدو هذا في وصف الجملة في كتاب سيبويه، الذي لا يهدف إلى توضيح البنية الشكلية فحسب، بل إلى توضيح مجموع العمليات التي تسمح للمتكلم ببناء عبارة متطابقة مع ما يريد أن يقول. وهذا ما يفسر لماذا كانت المناقشات عن الكلام موضوع بحث، ليس في النحو بالمعنى الضيق وحسب، ولكن في الدراسات الفقهية (حيث يكون السؤال عن سلطة فعل الكلام). وفي البلاغة (التي هي في جزء منها [علم المعاني] مقدرة لإنشاء الوجهات التي تسمح للتعبير العربي أن يكون ملائما لظروف الشرط التواصلي)....لقد دفع المكان المركزي المعطى للنطق اللسانيين العرب لكي يلحوا على وقائع مهمة، نسيت بعد ذلك زمنا طويلا ليعاد اكتشافها منذ فترة قصيرة، كما نجد عندهم نظرية كاملة لأفعال الكلام، والتي استطعنا أن نبيّن أنها قد تطورت عبر مراحل مشابهة لتلك التي عرفتها النظرية الحديثة: فلقد بيّنوا أولا: التوكيد الذي يتطلب أن يحكم عليه تبعا لملاءمته الواقع، كما بيّنوا النظام الذي يهدف إلى تحويل الواقع، ثمّ بيّنوا الإنشاء (مثل: "أنت طالق".. أو "بعتك هذا الشيء" التي تقال في عقد الصفقة) الذي ينشيء بنفسه حالة الأشياء التي يصفها. ثمّ جمعوا الأخيرين غير القابلين للصواب والخطأ [والصحيح: للصدق والكذب]، وعارضوهما مع الأول (وهذا ما نفكّر به في الفصل الذي وضعه أوستن بين التقريري والأدائي [والصحيح: الخبري والإنشائي][1]، ومن خطئه أنه ترجم العبارة الفرنسية الأصلية "de vrai et de faux"[2]، وهي للدلالة على مفهومي الصدق والكذب عند النحاة العرب، ترجمة حرفية بالقول: للصواب والخطأ!!

(١) السابق ص ١٠٤-١٠٥.

(2) Nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language p113-114.

فهذا النصّ المهمّ يظهر أن مؤلفي الموسوعة رغم وعيهما الكبير بمعطيات التراث النحوي والبلاغي والأصولي في الحضارة العربية، ورغم دقتهما الشديدة في المقابلة بينها وبين أدبيات التفكير اللساني الحديث في فكرة الوظيفة وما يستتبعها من نظرية لأفعال الكلام، ورغم وضوحهما في التعبير عن الفكر الوظيفي أو التداولي في معطيات ذالك التراث، فإن المترجم لم يكن دقيقا ولا واضحا ولا موفقا في ترجمة المصطلحات اللسانية التي تعبّر عن ذلك التراث، كأنّه غريب عنه، أو لا يعرفه!!

- مصطلح "القالبية" والإخفاق التام في التحدي المعرفي:

من المفارقات العجيبة أن يترجم مصطلح " MODULARITE" بالتغيير!![1] والحقيقة أن هذا المصطلح يندرج ضمن ما يسمّى بالإنجليزية (افتراض القالبية Modularity hypothesis) في النظرية القائلة به وهي النظرية التوليدية، وكذلك مصطلح " قالبية العقل "، والمعروف أن هذا الافتراض من القضايا الجدلية التي تهم دارسي الدماغ البشري، ويتعلق بمدى كون الدماغ قالبيا أم أحاديا، أي هل ينبغي النظر إلى الدماغ على أنه وحدة عضوية مرنة ذات شبكة عامة واحدة من الإجراءات المتعلقة بالتعلم وتخزين مختلف أنواع المعارف والمهارات؟ أم أنه مجموعة من القوالب Modules ذات آليات متمايزة يختص كل واحد منها بنوع من أنواع المعرفة؟ وهناك الكثير من اللغويين المعاصرين (ممن يقولون بالنحو الكلي خاصة)، يؤيدون فرضية احتواء الدماغ على قالب خاص باللغة[2].

ونصّ الترجمة في الموسوعة نفسها لهذه المادة ومصطلحها يدل على ذلك دلالة واضحة وقاطعة! ومما ورد فيها: (إنه على الرغم من أن مفهوم التغيير [والصحيح:

(١) القاموس الموسوعي ص ٣١٤.

(٢) ينظر نظريات تعلم اللغة الثانية، ر.ميتشل، ف.مايلز، تر: د.عيسى الشريوفي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص ١٣، ومعجم المصطلحات اللغوية لرمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

القالبية] قد كان منتشرا منذ زمن طويل بين علماء النفس اللساني [اللغوي] إلا أن كتاب فودور "Modularity of mind" [قالبية العقل أو الدماغ] الذي صدر عام ١٩٨٣ هو الذي أعطاه شكله الحديث... عندما تساءل فودور عن هندسة الذهن وعن نظام الحياة الذهنية، فقد ميّز بين فئتين من الأنساق الإدراكية [المعرفية]..[١]، فواضح هنا أن الحديث يجري عن هندسة العقل (أو الدماغ) يبين ذلك الإشارة إلى كتاب فودور (قالبية العقل) الذي اشتهر بين اللسانيين وعلماء النفس بأنه يدعو إلى فكرة أن الدماغ(العقل) هو مجموعة من القوالب Modules ذات آليات متمايزة يختص كل واحد منها بنوع من أنواع المعرفة، ومن الشائع منذ التسعينيات من القرن الماضي أن الرأي القائل بفكرة قالبية الدماغ أو العقل قد وجدت تأييدا مطردا من داخل اللسانيات، ولا سيما من خلال الجدل الذي دار بين تشومسكي وبياجيه المختص في علم نفس النمو، وقد رأى بياجيه أن اللغة تعد ببساطة واحدة من تجليات مهارة التمثيل الرمزي الأكثر عمومية، وأنها تكتسب كمرحلة من مراحل النمو المعرفي العام، مما ينفي الحاجة لوجود آلية خاصة (كقالبية الدماغ) لتفسير اكتساب اللغة الأولى[٢].

ومن المؤسف أن ترجمة مصطلح " MODULARITE" بالتغيير قد أفسد معنى النص الطويل الذي يشرح هذا المصطلح إفسادا! فأول ما يبدأ النص يفسُد معناه بتلك الترجمة الكارثية، إذ يبدأ بالقول: (إن فكرة الوظيفة التغييرية [والصحيح: القالبية]للذهن، وللسان [للغة] على نحو خاص، لتعد واحدة من الفرضيات الأكثر تمثيلا ـ الجذابة والمعترض عليها في الوقت نفسه ـ للخلافات الحالية التي تحيي حقل العلوم الإدراكية [الصحيح: المعرفية]..)[٣]. وهكذا الحال مع جميع

(١) القاموس الموسوعي ص ٣١٤.

(٢) نظريات تعلم اللغة الثانية ص ١٣ـ١٤.

(٣) القاموس الموسوعي ص ٣١٤.

الفقرات التي ورد فيها هذا المصطلح، ولا يدري القارئ ما المقصود بالتغيير والحديث يدور عن تقسيم العقل أو الدماغ إلى قوالب إذ لا علاقة بينهما! والعجيب أن بعض عناوين النص الفرعية الوارد فيها المصطلح تبدو غير مفهومة تماما نحو: "التغيير وامتحان سيكولوجية الجهاز العصبي" و"التغيير ومعالجة اللسان [الصحيح اللغة]" و"التغيير وتطور اللسان [الصحيح اللغة] و"التغيير وعلم النفس اللساني [الصحيح اللغوي]" و"التغيير واكتساب اللغة" و"التغيير الترابطي"![1]، ولا تصلح الترجمة ولا تصبح مفهومة إلا إذا استبدل التغيير بالقالبية وشتان بين الاثنين! وتزداد الترجمة غموضا وفسادا عند ترجمة مشتقات المصطلح الأخرى، نحو: (المغيّرة) بدل (المقولبة)!! مع العلم أن من معاني لفظ: "Modulation" المشتق منه ذلك المصطلح: "القالب" وليس كما تصوّر المترجم "التغيير" والأرجح أنه قد نقل هذا المعنى عن معجم المنهل! وهذا لعمري يدلّ على جهل لساني ومعرفي مخيف!!

- **"الحالة النحوية أم الإعرابية؟" التحديان: المعرفي والمصطلحي:**

ودائما في إطار التحدّي المعرفي والمصطلحي كذلك نجد المترجم في ترجمته لفصل بعنوان: (مكونات الوصف اللساني)، ينسب مفاهيم لسانية (نحوية) خاصة بالعربية إلى اللغات الغربية، كنسبة الإعراب والحالات الإعرابية لها، من جرّ ورفع ونصب وجزم!! (وهو خطأ يرتكبه جلّ اللسانيين العرب المحدثين). فقد ورد في الترجمة في الحديث عن علم الصرف في اللسانيات الغربية، أنه يشار فيه إلى المتغيّرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها لحظة توجيه الضوابط لتصريف الأفعال والإعراب (الحالات الإعرابية)...، وفي الحديث عن النحو [والصحيح: التركيب] ورد في الترجمة أنه يعالج تركيب الكلمات في الجملة بما يتعلق بنظام الكلمات وعمل الظواهر نصبا وجرّا في الوقت نفسه.. وأن هذه ظاهرة مرئية على

(١) ينظر: السابق ص ٣١٧-٣٢٤.

نحو خاص في اللغات الهندوأوربية.. كما توجد في اللاتينية وفي الألمانية أن الفعل وحرف الجرّ يحدّدان حالة الكلمات التي تتعلق بهما[١]، فالإعراب في اللغة العربية هو سمة صوتية خاصة بها (وليست صرفية)، لا يوجد لها مثيل البتّة في اللغات الغربية التي لا يوجد فيها رفع أو حالة رفع، ولا نصب أو حالة نصب، ولا جرّ أو حالة جرّ، ولا جزم أو حالة جزم! بل فيها تغيرات صرفية أو تركيبية ذات وظائف دلالية خاصّة، وليست صوتية في الغالب حتى توصف بألقاب الإعراب المعروفة في العربية.

ويخطئ د.بدر الدين القاسم في ترجمته لكتاب جورج مونان (تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين) فيرد فيه أن مفهوم الإعراب (flexion) يعرّفه أرسطو ضمنا استنادا إلى خصائص تتصل بالمدلول والصورة معا، وأن الإعراب عنده يتضمّن التعبير عن تلك الإشارات التي نسميها الجنس والعدد والتعريف"[٢]، والواضح أن هذا حديث عن التصريف وليس عن الإعراب!!. ويخلط في سياق آخر بين التصريف والإعراب، فيرد في ترجمته لذلك الكتاب حديث عن المقابلة بين اللغويين الأوروبيين راسك وبوب على صعيد المبادئ والطرائق المستخدمة، مضمونه أن كتاب الثاني (نظام التصريف) لا يعالج سوى تصريف الأفعال ثمّ وسعه في طبعة أخرى ليشمل دراسة عن إعراب الأسماء.. وانتقد كلا من شليغل وغريم وأبى أن يضع في مفهوم الإعراب التناوب الصوتي داخل الجذور والملحقات التي تضاف إلى الجذور، وعنده أن الملحقات فقط هي التي تشير إلى الإعراب..)[٣]. وهذا النصّ يدل مرة أخرى أن ما زعم أنه إعراب في اللغات الغربية هو في الواقع تصريف بإضافة الملحقات إلى الجذور! ومفهوم

(١) السابق ص ١١١.

(٢) تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين، جورج مونان، تر: د.بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ١٩٧٢ م، ص ٨٨، وينظر ص ١٣٢.

(٣) السابق ص ١٧٩.

الجذر كما يبيّن جورج مونان هو سنسكريتي (هندي قديم)، ويزعم علماء اللغة المقارنين في أوروبا في القرن ١٩م أنه لما كانت الجذور تخصّ اللغات الكاملة (أي الهندية- الأوروبية)، فلا يمكن أن ينطبق هذا المفهوم على اللغة العربية وإن كانت الجذور فيها واضحة جلية! ولهذا راح شليغل يقيم الدليل على أن اللغات السامية لا تمتلك جذورا حقيقية ولا إعرابا صحيحا![١]، والصحيح هنا الحديث عن التصريف ولواحقه الذي يتصل بالجذور، وليس عن الإعراب، ولهذا فالعربية هي لغة متصرفة أو تصريفية من ناحية، ولغة معربة من ناحية أخرى ولا خلط بين الاثنين!

وترجمة اللسانيين العرب المحدثين لـ" génitive" أو " génitif" بأنه حالة جرّ، هو غير صحيح، والصحيح أنهما حالة المضاف إليه فقط، فهما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية يدلان على معنى أو حالة الإضافة وحسب، وهي حالة يتمّ فيها إضافة كلمة إلى أخرى للتعبير عن معان عدّة (منها الملكية والاختصاص)، وفي الإنجليزية يوجد "مورفيم الإضافة (وحدة صرفية)" génitive morphème" وهو يستخدم لتكوين تركيب الإضافة (وهي ذات صبغة دلالية محضة، ويتّخذ هذا المورفيم أشكالا صوتية مختلفة حسب البيئة الصوتية الفونولوجية)[٢]. ولا يقابل هذا المورفيم فونيم الجرّ في العربية الذي هو ليس حالة، بل سمة إعرابية خاصة بالعربية وحدها، وقد تعبّر عن معان عدّة، منها الإضافة، والتخصيص بالنعت المجرور والبدل المجرور والتوكيد المجرور. .إلخ، وقد لا يدل الجرّ على معنى واضح أو محدّد كما في الخفض على الجوار أو الإتباع، ولذا يكون من الخطأ البيّن ترجمة " génitif" المصطلح النحوي الفرنسي بـ"حالة الجرّ"، كما فعل أصحاب (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية :عربي - إنجليزي - فرنسي)[٣]، وقد أصاب د .المسدي عندما ترجم

(١) السابق ص ١٦٠ .

(٢) ينظر: معجم علم اللغة النظري ص ١٠٥ ، ومعجم اللسانية لبسام بركة ص ٩١ .

(٣) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : عربي - إنجليزي - فرنسي ص ١٦٤ .

هذا المصطلح بـ"الإضافة" فقط، وأيضا عندما ترجم " génitif objectif" بـ"إضافة المصدر إلى مفعوله"، و " génitif subjectif" بـ"إضافة المصدر إلى فاعله "[1]. وللتدليل على هذا بوضوح نورد ما ذكره جون دي بوا وزملاؤه في معجمهم الفرنسي لاروس في اللسانيات حرفيا في تعريف المصطلح: " génitif" :

(On appelle génitif un cas experimant dans un syntagme nominal une relation de possession . . le génitif peut dans certaines langues assumer la fonctions d' autres cas comme l' ablatif . . . on appelle génitif subjectif le génitif qui représente le sujet dans une phrase avec un verbe et génitif objectif celui qui représente le complement d objet. Ainsi. Dans le syntagme nominal La critique de Skinner de Chomsky (qui equivaut a Chomsky critique Skinner) ،Skinner est un génitif objectif et Chomsky est un génitif subjectif)[2]، فهذا النصّ واضح لكل ذي عينين أن المقصود بالمصطلح " génitif" : نسبة إضافية سميت ههنا بـ"علاقة الملكية " في الفرنسية، وبحالات وظيفية أخرى " ablatif" (أي مفعول فيه أو عنه وغير ذلك) في لغات أخرى. والمثال المضروب ههنا " La critique de Skinner de Chomsky" لتوضيح مفهوم " génitif objectif" "إضافة المصدر إلى مفعوله"، و "génitif subjectif" "إضافة المصدر إلى فاعله"، يبيّن الصبغة الوظيفية الدلالية للمصطلح، والتي لا علاقة لها البتة بإعراب الجرّ أو النصب، لأن هذه اللغات ـ بكل بساطة ـ لا تعرف الإعراب بالجرّ أو بغيره. وحتى في العربية ليس من الصواب في شيء ربط إعراب الجرّ صوتيا بوظيفة دلالية خاصة كالإضافة مثلا، كما بيّنا آنفا، فليس الجرّ

(١) قاموس اللسانيات ص ٢١٩.

(2) Linguistique et sciences du langage, Larousse, p. 229.

دليلا أو قرينة على الإضافة دائما، حتى نقابل الجرّ بالإضافة! ويقول معجم "Petit Robert" الفرنسي في شرح هذا المصطلح:

Dans les langues à déclinaisons, Cas des noms, adjectifs, pronoms, participes, qui exprime le plus souvent la dépendance ou l'appartenance.

ومعنى هذا النصّ: "في اللغات ذات اللواحق (أو النهايات) التصريفية، حالات الأسماء، الصفات، الضمائر، الصفات الفعلية [في صيغ الأزمنة المركبة خاصة]، التي تدل في الأعم الأغلب على الارتباط أو الملك [والاختصاص]"، وهذا التعريف يذكّرنا بما يقوله بعض النحاة العرب عن الإضافة، من أنها نسبة وارتباط بين شيئين على وجه لا يدل ارتباطهما معه على فكرة تامة(١). وقال صاحب الكليات: "الإضافة في اللغة: نسبة الشيء إلى الشيء مطلقا، وفي الاصطلاح: نسبة اسم إلى اسم جر ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكله(٢).

وبناء على ما سبق يكون من الخطأ أيضا ترجمة مصطلح "préposition" بحروف الجرّ، كما فعل د. منذر عياشي وكثير من اللسانيين العرب المحدثين، والصحيح ما فعله د. المسدي من ترجمته له بـ"حروف المعاني" (والأدق: أدوات، لأنه قد يكون في شكل صيغة أو عبارة أو تركيب أحيانا، أي: "locution")، وللمصطلحين المرتبطين به: "prépositionnel" و"prépositif" بـ"مسبوق بحرف [أو أداة]"(٣)، وذلك لأن هذه الحروف المقصودة بالمصطلح لا صلة لها بالجرّ في اللغات الغربية، فهي حروف معان أو أدوات غير متغيرة (تلزم شكلا واحدا ولا تؤثّر فيما بعدها شكليا) من أشهر معانيها النسبة الإضافية أو الربط بين مكونات

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق، د.مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ص ١٨٣.

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي، تح: د.عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ط٢، ١٩٨١، ص ١/٢٠٦.

(٣) قاموس اللسانيات ص ٢١٩.

الجملة أو بين الجمل، وتدل في الغالب على علاقات زمكانية، ويمكن اختصار وظيفتها في أنها التعبير عن علاقات نحوية(تركيبية) وزمكانية [خاصة] ولهذا قد يسوغ أحيانا ترجمة هذا المصطلح بحرف الإضافة، ولا يوجد ـ كما في الفرنسية ـ تمييز واضح بين هذا المصطلح والمصطلح الآخر القريب منه " adverbes "، فأدوات (prépositions) في الفرنسية نحو :

" avant, avec, contre, depuis, devant, entre, hors, autre... etc.." تستخدم غالبا كمخصّصات ظرفية أو غير ظرفية للحدث "adverbes"(١).

وحتى في العربية ليس من الصواب في شيء من الناحية الوظيفية تسميتها بحروف الجرّ أو الخفض، لأن الجرّ ليس وظيفة لها ـ وأنحاء اللغات تنتحي وتعنى بالوظائف أساسا ـ بل هو سمة شكلية صوتية تستتبع (من ضمن ما تستتبع) وظيفة الإضافة، التي تتفرّع في العربية عنها معان كثيرة: منها الملكية أو الاختصاص، والظرفية بنوعيها، والمعية والقسم والسببية والوجهة والغاية والإلصاق والتعدية والمجاوزة والاستعلاء. .إلخ، وهذه المعاني (الوظيفية) هي التي تعبّر حقيقة عن الوظيفة الإبلاغية التواصلية للنحو.

أما ما يترجمونه بحالة الرفع أي : " nominatif "، فهو خطأ آخر أشنع من الأول، إذ لا يوجد شيء في اللغات الغربية يمكن تسميته بحالة الرفع، ولا في العربية أيضا! لأن الرفع ليس حالة "cas"، بل هو سمة إعرابية صوتية لا ترتبط بمعنى معيّن البتة!! والعجيب أن يعرّف هذا المصطلح النحوي الغربي ـ بعد ترجمته بحالة الرفع طبعا في الإنجليزية : (nominative case) ـ بأنّه حالة الاسم عندما يكون مبتدأ مثل (he) في : (He has come)، أو خبرا أو فاعلا أو نائب فاعل أو اسما للأفعال الناقصة. .إلخ(٢)، والمفارقة ههنا أن المصطلح المقصود به "الاسمية" حصرا عندما

(١) ينظر : Linguistique et sciences du langage, Larousse p390.

(٢) ينظر معجم علم اللغة النظري ص١٨٤، وقاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص ٢١٦.

تكون حاملة لوظيفة المسند إليه وحسب، ولا يدخل فيه المسند كما في العربية، وأوجز تعريف وأدقّه لهذا المصطلح النحوي الغربي نجده في (Dictionnaire de linguistique Larousse) بالنصّ الفرنسي : " Le nominatif est le cas exprimant la fonction gramaticale du sujet (ex : Pierre vient) . "(١)، أي : أنها الحالة (الاسمية لأنها خاصة بالأسماء) المعبّرة عن وظيفة المسند إليه (الفاعل ههنا) . ومرة أخرى يقترب د .المسدي من الصواب جدا، ويترجم هذا المصطلح من الفرنسية بـ" الفاعلية" ولم يتورّط في خطأ الترجمة بـ"حالة الرفع" كما فعل غيره!!(٢). وسمة الرفع الإعرابية هذه لا تطال الأسماء فقط في العربية، بل تسم الفعل غير التام على صيغة "يفعل" المدعو بالمضارع، وفي الأسماء لا تكون الوظيفة التي يدل الرفع عليها هي المسند إليه فقط، بل يسم هذا الإعراب عدة وظائف إسنادية وتخصيصية (كالمسند غير الفعلي والنعت المرفوع والبدل المرفوع والتوكيد المرفوع)، ولهذا لا يمكن ربطه بوظيفة واحدة في العربية، وهذا من الفروق الجوهرية التي تجعل ترجمة " Le nominatif" بحالة الرفع من الأخطاء الفاحشة التي لا تغتفر!! (وتجدر الإشارة هنا إلى ما فعله د .سهيل إدريس عندما ترجم هذا المصطلح الفرنسي بـ" المرفوع الاسمي، وبالرفع في الأسماء "(٣). لا ندري كيف سوغ لنفسه أن يفعل هذا معرفيا ؟! .

وما قيل آنفا عن المصطلح السابق، يقال في ترجمتهم للمصطلح الغربي : "accusatif" ، فهم يترجمونه خطأ بـ" حالة النصب "أو" نصب الاسم"(٤). وخلط بعضهم بين الترجمتين : الشكلية الخاطئة وغير المطابقة، والوظيفية التي تعبّر عن

(1) Linguistique et sciences du langage,Larousse , p340

(٢) قاموس اللسانيات ص٢٠٠ .

(٣) قاموس المنهل ص ٨٢٦ .

(٤) السابق ص ٣٠، وقاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص ٣٨٩ .

المقصود حقيقة في اللغات الغربية، فترجم هذا المصطلح (ويدعى في الإنجليزية : accusative case) بـ"حالة النصب" مرة، وبـ"حالة المفعولية" أخرى، وكذلك فعل د.منذر عياشي، إذ ترجمه بحالة النصب وحالة المفعولية[١]، وعرفّه الخولي بالقول: (حالة الاسم حين يكون مفعولا به)[٢]، وهذا التعريف هو الصحيح، ولا صلة له بالنصب في العربية مطلقا! فالنصب في العربية ليس حالة وظيفية (دلالية)، بل هو سمة شكلية (صوتية لاصرفية) خاصة بالعربية، لا يقابلها شيء في اللغات الغربية مطلقا، وهو لا يرتبط بحالة وظيفية معيّنة في الجملة العربية، وهو ليس عنوانا على أيّ منها، فهو يخالط أبواب الإسناد، وأبواب التخصيص سواء بسواء، فهو يسِم صوتيا الأسماء المعربة الصحيحة في حالة كونها مفعولا به أو تمييزا أو حالا أو نعتا منصوبا . . .إلخ، كما يسِم نفس الأسماء الواقعة مسندا في تركيب (كان) الناقصة، أو مسندا إليه في تركيب (إنّ) المؤكّدة . .إلخ . وقد أصاب د.المسدي مرة أخرى عندما ترجم المصطلح الفرنسي بـ" المفعولية "[٣].

كما أنّ هذه السمة تسِم الأفعال أيضا في العربية، والمقصود ههنا الفعل غير التام على صيغة "يفعل" المدعو بالمضارع، والغريب أن سمة النصب هذه في الفعل العربي (أي نصب المضارع) يترجمون بها المصطلح الفرنسي: " subjonctif " ، ويعرّف د.سهيل إدريس هذا المصطلح بالقول: " صيغة نصب المضارع [للربط أو التمني]"[٤]، وعلى فرض صحة ما قاله د.سهيل عن المصطلح الفرنسي ـ وقوله فيه نظر ـ فإن سمة النصب في الفعل المضارع العربي لا شبَهَ لها بما ينطبق عليه المصطلح الفرنسي لا شكلا ولا مضمونا، والصواب ما فعله د.دانييل ريغ عندما

(١) القاموس الموسوعي ص ٦٩٩ .

(٢) معجم علم اللغة النظري ص ٣ .

(٣) قاموس اللسانيات ص ٢٤٩ .

(٤) قاموس المنهل ص ١١٥٣ وينظر قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص ٣٩٠ .

عرّف نصب الكلمة في العربية بطريقين: الأول: قوله:

(donner la flexion "a" a' un mot (nom ou verbe))، والثاني: قوله:

"nasb: prononciation de la finale d' un mot avec la flexion "a" "[1].

فهذا التعريف الدقيق لم يربط النصب بأيّ وظيفة أو باب نحوي، بل عرّفه صوتيا بوصفة خصوصية إعرابية للعربية، لا يقابلها شيء في الفرنسية، (وهذا يعني أن مصطلح "flexion" قد يقصد به الإعراب إذا كان الحديث يجري عن العربية كما في كلام ريغ عن النصب، أما إذا كان عن اللغات الغربية فالمقصود به النهايات التصريفية وحسب)، وما قاله د.ريغ عن النصب في العربية ينبغي أن يقال في تعريف جميع السمات الإعرابية الأخرى التي ليس لها مثيل في اللغات الغربية البتّة. وهذا المصطلح " subjonctif" في اللغتين: الفرنسية والإنجليزية أكثر دلالاته في التمني والاحتمال والشك والرغبة والضرورة والافتراض..إلخ، والترجمة القريبة إلى الصحة حسب توصيف معجم Robert الفرنسي:

...comme mode de la tension psychologique (volonté, sentiment): et de la subjectivité (doute, incertitude... : (صيغة الذاتية)

هذا وقد ترجم د/حلمي خليل مصطلحات الحالة النحوية (التركيبية) المشهورة للاسم في الإنجليزية، ترجمة دلالية وظيفية (مطابقة لمدلولها اللاتيني في الأصل)، هي أقرب إلى الصحة من الترجمات الإعرابية (الشكلية) المأخوذة أصلا من العربية، على النحو الآتي: (الفاعلية Nominative)، (النداء Vocative)، (المفعولية Accusative)، (الإضافة Genitive)، (المفعول به غير المباشر Dative)، (الظرفية Ablative).[2]. ولكنه حين أراد أن يترجم مصطلح (inflexion) وهو

(١) قاموس لاروس، السبيل، عربي فرنسي، فرنسي عربي، ص ٥٤٢٣.

(٢) التعريف بعلم اللغة، لكريستال دافيد، تر: د/حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٩، ص ٤٧.

مرادف للمصطلح الآخر (flexion) ترجمه بالمصطلح الخاص بالعربية (الإعراب)، وبناء على ذلك ترجم المصطلح (inflexion language) بـ (اللغة المعربة)! وزعم أن هذه الترجمة أفضل في هذا السياق من ترجمتها بالتصريف أو اللغة المتصرفة؛ لأن التصريف في العربية يتّجه إلى الكلمة المفردة وما يطرأ عليها من تغيرات، في حين التغيرات التي يشير إليها المؤلف (ك .دافيد) هنا هي تغيرات ناتجة عن وظيفة الكلمة في التركيب فهي إلى الإعراب أقرب منها إلى التصريف، لاسيما أنه يتحدّث عن اللغة اللاتينية التي يعدّها كثير من الباحثين لغة معربة![1]. وهذا الكلام يتعارض مع كلام المؤلف (ك .دافيد) نفسه، فهو يذكر أن النحاة الغربيين يشيرون عادة بكلمة "حالة" " case" إلى نوع واحد من الاختلاف يحدث في صيغ الاسم وبين علاقته ببقية أجزاء الكلام الأخرى أو بين وظيفته في الجملة، وأنهم يطلقون على هذا الاختلاف مصطلح (inflexion) وعلى اللغة التي يقع فيها (inflexion language)[1]، إذن هو يتحدّث بوضوح عن "اختلاف يحدث في صيغ الاسم"، وليس عن حركات إعرابية تلحق آخر الأسماء لا تغيّر شيئا في صيغة الكلمة (كما هو الحال في العربية)، والذي ألبس على المترجم أن المؤلف شرح المصطلح (inflexion) بأنه يظهر في اللغة اللاتينية عادة في نهايات الكلمات على الرغم من إضافة أنواع شتى من اللواحق (suffixes)[1]، ومن المعروف أن الإعراب في العربية لا يظهر عادة في شكل لواحق تصريفية كما يبدو في شرح مصطلح (inflexion) في اللغات الغربية! ولهذا فاللغة اللاتينية مثلا هي لغة متصرفة لظهور النهايات التصريفية على الأسماء فيها في شكل لواحق، وذا لا يتعارض مع كون تلك النهايات التصريفية لها صلة بوظيفة الاسم في الجملة، وهذا بخلاف الإعراب في العربية ليست له دائما هذه الميزة، إذ كثيرا ما نجد حركات الإعراب ليست ذات دلالة وظيفية لا سيما إذا كانت متماثلة، كالمرفوعات فيما بينها والمنصوبات فيما بينها نحو :

(١) التعريف بعلم اللغة، ص ٤٨ .

- أخوك محمّدٌ رجلٌ فاضلٌ.

- رأيت اليومَ الرجلَ الفاضلَ حاملاً عشرين كتاباً.

كما أن الفعل المضارع في العربية معرب تختلف حركاته الإعرابية رفعا ونصبا وجزما دون تمايز وظيفي واضح في الجملة!

وفي اللاتينية أيضا هناك عدة أشكال تصريفية للاسم تعتمد على دوره الوظيفي في الجملة (وهو ما يعرف بتصريفات الكلمة)، فهناك حالات نحوية (تركيبية) في الأسماء كالمفعولية والإضافة مثلا (ويختلف المفرد عن الجمع في ذلك)، وفي الإنجليزية(الحديثة) مثلا هناك شكلان للاسم فقط، أحدهما للمفرد والآخر للجمع، وهذا التباين بين الإنجليزية واللاتينية أوسع في الأفعال، فهناك في الإنجليزية أربعة أشكال للفعل غير الشاذ، وفي اللاتينية هناك العشرات من الأشكال للفعل![1] ومن هنا نرى اللغة الإنجليزية (الحديثة) تعتمد كثيرا في أداء كلماتها لوظائفها التركيبية في الجملة على كيفية ترتيب هذه الكلمات، فجملة: " man swallows whale" (الرجل يبتلع الحوت) تختلف كثيرا عن جملة: "whale swallows man" (الحوت يبتلع الرجل)، أما في اللاتينية فالفاعل والمفعول يتميزان بصيغتهما الصرفية، ولذ يمكن تغيير ترتيب الكلمات دون أن تفقد الجملة معناها. أما اللغة الصينية (التي لا إعراب فيها البتة والتصريف نادر فيها!) فهي مثال للغات العازلة حيث الكلمات غير متصرفة، وتتولد المعاني المختلفة بإضافة كلمات أو تغيير ترتيب الكلمات. وتعدّ الإنجليزية الحالية أقرب إلى اللغات العازلة[2] وإذا كانت الحالة النحوية (case) هي ما يلحق الاسم أو الضمير من تغير يدل

(١) في نشأة اللغة، مايكل كورباليس، تر: محمود عمر، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٢١.

(٢) السابق ص ٢٢.

على وظيفته التركيبية في الجملة، فإن الإنجليزية الحديثة تختصّ الحالة النحوية فيها بالضمير فقط، إذ توجد فيها بضع حالات هي الفاعلية والمفعولية والملكية(١) (وذلك بحسب القواعد التقليدية!) ؛ وعلى هذا رأى ك.دافيد أنه إذا فحصنا الحالات النحوية الست السابقة بعناية كافية فسنرى أن ذلك ما هو إلا محاولة لمعاملة اللغة الإنجليزية كما لو كانت هي اللاتينية وهي ليست كذلك! لأن طرق الصياغة النحوية في اللغة الإنجليزية تعمل بصورة مختلفة عن طرق الصياغة في النحو اللاتيني، ومن ثم فلا حاجة إلى إقحام ست حالات مثل هذه في الإنجليزية لمجرد أن في اللاتينية مثل هذه الحالات! وأنه يجب وصف اللغة الإنجليزية من خلال مصطلحاتها الخاصة بها وليس بالنظر إليها من خلال اللاتينية(٢).

والجزم ـ وهو السمة الإعرابية الخاصة بالفعل العربي ـ لا تقابل البتة ما زعموه من ظاهرة فونولوجية في اللغات الغربية التي تدعى "apocope"(٣)، التي تعني عموما تغييرا فونولوجيا بسقوط فونيم أو أكثر، أو مقطع في آخر الكلمة بقصد الاختصار غالبا(٤)، إذن شتان ما بين الظاهرتين، فالجزم خاص بالفعل على صيغة "يفعل" (المسمّى المضارع) في العربية، وله صور مختلفة فونولوجيا، ليست هي دائما حذف فونيم في آخر الفعل، كما أن الغرض الذي يكون للجزم ليس الاختصار، بل هو اقتضاء إعرابي لا يرتبط بدلالة معينة سواء أكانت زمنية أو غير زمنية. وهذه الفوارق بين الظاهرتين تجعل ترجمة الثانية الغربية بالأولى العربية ضربا من التعسف العلمي أو الجهل المعرفي. وقد أحسن د.المسدي عندما ترجم هذا المصطلح الغربي

(١) معجم علم اللغة النظري للدكتور محمد علي الخولي ص ٣٨ بتصرف.

(٢) التعريف بعلم اللغة، لكريستال دافيد ص٤٧، ٤٩.

(٣) ينظر قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ص ١٦٥، وقاموس المنهل ص ٨١.

(٤) ينظر Linguistique et sciences du langage, Larousse. p41

بـ" البتـر"، وترجم المصطلح " apocope des syllables" بـ" بتـر المقـاطع "(١)، والمصطلح الأجنبي (Apocope) ترجمه د.منذر عياشي بمجزوم ومرخم(٢)، الذي لا يعني سوى الترخيم- وترجمته بمجزوم خطأ فادح، إذ لا جزم ولا إعراب في الفعل في الفرنسية أو الإنجليزية، ولو عاد إلى بعض معاجم المصطلحات اللسانية كمعجم الخولي ومعجم رمزي البعلبكي وليس إلى المعجم الموحد المضلل لاكتفى بالترخيم فقط، وهو الترجمة الصحيحة للمصطلح الغربي، أما الجزم فخاص بالعربية وحدها وربّما بعض أخواتها المسماة بالسامية، ولا ينطبق عليه دائما الشرح المذكور في المعجم "وهو سقوط صوت أو مقطع من آخر الكلمة "، كجزم الفعل المضارع الأجوف (المعتل الوسط)، حيث يكون بتقصير صوت العلة في وسط الفعل وقطع الحركة في آخر الفعل، وإذا نقل الجزم إلى الفرنسية أو الإنجليزية، ينقل حرفيا باللفظ دون المعنى هكذا: Jazm، مثل الهمزة تترجم بلفظها: Hamza، لأنه خاص بالعربية، هذا هو المنهج الصحيح في التعامل مع المصطلحات ذات المفاهيم الخاصة بالعربية، أي التي لا نظير لمدلولاتها في اللغات الأخرى.

والعجيب أن د.منذر عياشي يترجم في فهرس المصطلحات في آخر القاموس المترجم المصطلح النحوي الفرنسي "factitif" (وهو من الحالات الدلالية للفعل في الفرنسية) بـ"ناصب مفعولين"(٣)، وهذه ترجمة خاطئة تناقلتها الكثير من المراجع اللسانية العربية الحديثة(٤) و د.منذر عياشي أخذها عنهم دون وعي!، والصحيح أن تترجم بـ"السببي"، وذلك أن هذه صفة لحالة من حالات الفعل الفرنسي المعبّرة عن جهة حدثية "aspect" في التركيب مرادفة للمصطلح الآخر "causal" أو

(١) قاموس اللسانيات ص ٢٤٤.

(٢) القاموس الموسوعي ص ٧٠١.

(٣) السابق ص ٧١١.

(٤) ينظر معجم اللسانية، فرنسي عربي، د.بسام بركة، ص٧٩.

"causative"[1]؛ ولهذا يقال في النحو الفرنسي: فعل سببي: verbe factitif، وجملة سببية: proposition causale[2]. ويشرح معجم "Robert Petit" الفرنسي الشهير بدقة ووضوح هذا المصطلح قائلا:

(Gramm: Emploi factitif, où le sujet du verbe est la cause de l'action, sans agir lui-même. ==> causatif).

ومعنى هذا النصّ: (في النحو: استعمال سببي، حيث فاعل الفعل هو سبب الحدث، بدون فعل منه، [مرادف]: سببي).

ويترجم د.منذر المصطلح: "désinence" بثلاثة مقابلات عربية: علامات الإعراب، لاحقة، مقطع ختامي![3] والصحيح الثاني والثالث فقط، أما الإعراب فغير مقصود بمفهومه العربي البتة كما بينا آنفا، فقد جاء في معجم روبير الفرنسي في تعريف ذلك المصطلح: Elément variable qui s'ajoute au radical, au thème pour produire les formes d'un paradigme (==> flexion, inflexion, terminaison). En latin, les cas des mots se distinguent par leur désinence. Désinences verbales.

وترجمة التعريف لهذا المصطلح: أنه "عنصر متغير يضاف إلى جذر الكلمة لإنتاج صيغ مثال (بمعنى: تصريف أو لاحقة أو نهاية تصريفية). في اللاتينية حالات الكلمات تتميز بلواحقها التصريفية، كاللواحق الفعلية". ثم فسر مصطلح: "flexion" (أي تصريف) بالقول:

(Modification d'un mot à l'aide d'éléments (==> désinence) qui expriment certains aspects et rapports grammaticaux. Flexion radicale: désinence jointe directement à la racine ... Flexion verbale (==> conjugaison); nominale, pronominale (==> déclinaison). Langue à flexions. ==> flexionnel.

(١) ينظر: Linguistique et sciences du langage,Larousse, p205 ، ومعجم عبد النور المفصل، عربي فرنسي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٦، ص ١٠١٥.

(٢) ينظر: كلمة: causative في "لاروس السبيل"، عربي فرنسي، فرنسي عربي، دانيال ريغ، لاروس-بورداس، كندا، ١٩٩٩.

(٣) القاموس الموسوعي ص ٧٠٧.

وترجمة التعريف لهذا المصطلح: أنه "تغيير لكلمة بواسطة عناصر ([مرادف] لواحق تصريفية آخر الكلمة) تعبر عن جهات معينة وعلاقات نحوية. تصريف الجذر (أصل الكلمة): لاحقة ترتبط مباشرة بالجذر. تصريف الفعل ([مرادف] التصريف)، اسمي، ضميري ([مرادف] لاحقة تصريفية) لغات لها تصريف [مرادف]: تصريفية". ثم فسر مصطلح: "flexionne Langue" (أي لغات تصريفية) بالقول:

Susceptible de flexion; qui présente des flexions. Langue flexionnelle, qui exprime les rapports grammaticaux par des flexions. ==> 2. casuel.

وترجمة التعريف لهذا المصطلح: أنها "قابلة للتصريف وتقدم تصريفات، لغات تصريفية: هي التي تعبر عن علاقات نحوية عن طريق التصريفات، [مرادف]: حالية". ثم شرح مصطلح: "casuel" (أي "حالي" نسبة إلى "الحالة") بالقول: (Ling. Qui comporte des cas. Langues casuelles. - Relatif aux cas. Désinences casuelles).

وترجمة التعريف لهذا المصطلح: أنه الحالي: أي "الذي يتضمن حالات، لغات الحالات: نسبة إلى الحالة، ولواحق حالية".

ومما سبق يتّضح أن ما يسمّى بـ" نحو الحالات": "grammaire de cas" في اللسانيات الغربية قد أسيء فهمه جدا لدى كثير من اللسانيين العرب المحدثين، لا سيما المشتغلين منهم بالترجمة، فترجم بعضهم المصطلح الغربي الآنف الذكر بالحالات الإعرابية كما فعل د.م عياشي[1]، فأوهموا الدارس العربي أن نحو اللغات الغربية يتضمن الحديث عن سمات إعرابية (ذات دلالة تركيبية) مماثلة لما هو موجود في العربية (وهي أقدم لغة حيّة الآن على وجه الأرض!)، وترجم

(١) القاموس الموسوعي ص ٧٠٣.

د.محمد علي الخولي المصطلح الإنجليزي: " case" بـ" حالة إعرابية "، وشرحه بالقول: (ما يلحق الاسم أو الضمير من تغيّر يدل على وظيفته النحوية في الجملة، ويوجد في اللغة العربية ثلاث حالات للاسم هي الرفع والنصب والجرّ، وفي الانجليزية تختصّ الحالة بالضمير فقط! وتوجد في الانجليزية أربع حالات هي الرفع والنصب والملكية والمفعولية غير المباشرة..)[١] وترجم المصطلح الإنجليزي " case inflexions" بـ"حركات الإعراب"، وعرّفه بأنه مورفيمات تلحق آخر الاسم عادة لتدل على حالته في الإعراب، مثل الفتحة التي تدل على حالة نصب الاسم في اللغة العربية، والضمة التي تدلّ على حالة الرفع، والكسرة التي تدلّ على حالة الجرّ[١]. وقد أعطى مثالا عن ضمائر الرفع والنصب في الإنجليزية، فذكر أن "we" ضمير خاص بالرفع، وأنّ "him" خاص بالنصب والجرّ[٢]. وفي سياق آخر يترجم المصطلح "inflexion" بـ"تصريف"، ويعرّفه بأنّه إضافة زوائد للكلمة لتدلّ على وظيفتها في الجملة وعلاقتها بسواها، ويترجم"inflexional" بـ"تصريفي"، ويترجم "inflexional suffix" بـ"لاحقة تصريفية"، ويعرّفه بأنّه لاحقة تعدّل معنى الكلمة دون تغيير نوعها مثل (ed) في (learned)، وتقابلها اللاحقة الاشتقاقية التي تعدّل المعنى وتغيّر النوع مثل (ment) في (movement)، وأن اللواحق التصريفية الإنجليزية محدودة العدد، لا تتجاوز الثماني، بخلاف اللواحق الاشتقاقية التي هي كثيرة العدد[٣] ويقال: لغات تصريفية، بالفرنسية langues flexionelles[٤].

ويؤسفنا القول إن كلّ هذا الكلام فيه خلط عجيب للأوراق! ونحن لا ندري كيف تكون حركات الإعراب مورفيمات وليست فونيمات، وهو نفسه قد ترجم

(١) معجم علم اللغة النظري ص ٣٨.

(٢) السابق ص ٢٢٩.

(٣) السابق ص ١٣١-١٣٢.

(٤) المصطلحات اللغوية الحديثة د. رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٧، ص ١٦٩-١٧١.

المورفيم "morpheme" بـ"الصرفيم"، وعرّفه في نفس المعجم النظري (الذي ذكر فيه الكلام السابق) بأنّه أصغر وحدة لغوية مجرّدة ذات معنى، وأنه قد يكون منفصلا مثل (boy) أو متّصلا مثل (un) في (unkind). وأنه يختلف عن المقطع، لأنّ له معنى دائما وأن الآخر قد يكون بلا معنى، كما أن المورفيم قد يتكوّن من أكثر من مقطع واحد مثل (camel) الذي هو مورفيم واحد مكوّن من مقطعين، وكذلك يختلف عن الكلمة التي قد تتكوّن من مورفيم واحد أو أكثر..![1] وبهذا المفهوم الذي أعطي للمورفيم ـ وهو صحيح ـ لا يمكن أن تكون حركات الإعراب في العربية أو في غيرها (إن وجدت!) مورفيمات، بل مجرّد فونيمات (قد تكون وظيفية) في التركيب، لأنّها ليس لها معنى في ذاتها ولا تتكوّن من مقطع أو أكثر مثل المورفيم، فالحركات والسكون هي أصوات وظيفية (تركيبيا) في الكلام، إذ تعدّ من جملة القرائن الصوتية التي تبرز المعاني التركيبية، ومن هنا أبرز بعض المحدثين العلاقة الوثيقة بين الصوتيات الوظيفية (الفونولوجيا) وعلم التركيب، وحملهم ذلك على اعتبار الفونولوجيا جزءا لا يتجزّأ من النحو بمعناه الشامل. وهذا صحيح تماما، لأن الحركات الإعرابية في العربية صامتة وصائتة، قصارا وطوالا، هي مثل نظائرها الفونيمات فوق التركيبية: التنغيم والوقف والإدغام، في كونها قرائن صوتية على المستوى التركيبي. ومفهوم القرينة الصوتية في النحو إذا أخذنا به، وهو أمر واقع وصحيح، إنما يتوقف على الأخذ بمفهوم الفونيم الدال تركيبيا كما سنبيّن بعد قليل، بوصفه وحدة التحليل الفونولوجي الأساسية على الأشهر، فحركات الإعراب ـ على هذا ـ هي فونيم نحوي (تركيبي) أو صوت فارق أو مميّز وظيفيا في التركيب العربي في بعض الأحيان.

والضمائر التي ادعي أنها في العربية تنقسم إلى حالات الرفع والنصب الجرّ،

(١) معجم علم اللغة النظري ص ١٧٤.

ليست كذلك، فتلك ليست بحالات كما وضّحنا آنفا، فالرفع لا يمكن أن يكون حالة وظيفية خاصة، وكذلك النصب والجرّ، بل الأدقّ ـ أو بالأحرى ـ الأصحّ أن تطلق عليها صيغ الرفع والنصب والجرّ، أي أنّ الضمير جاء في صيغة رفع أو نصب أو جرّ قياسا على الأسماء في ذلك، لأنّه يأتي خلفا لها في التركيب (فكما أنّ الأسماء لا ترتبط حركاتها الإعرابية بوظيفة تركيبية معيّنة في السياق، كما بيّنا آنفا، فكذلك الضمائر، والدليل على ذلك أن من الضمائر ما تشترك في بنائه الصيغ الإعرابية الثلاث، مثل ضمير المتكلّمين المتصل "نا"، فهو قد يكون لصيغة الرفع أو النصب أو الجرّ، مع أن صورته واحدة والمعنى الوظيفي التركيبي له مختلف! والذي يحدّده بالتأكيد قرائن معنوية أو لفظية أخرى وليست صيغة الضمير الإعرابية! وكذلك الضمائر المتصلة المشتركة في صيغتي النصب والجر، الذي يحدّد كونها للإضافة أو للمفعولية أو للإسناد قرائن أخرى، كتضامّها مع الأسماء أو مع أدوات مختلفة تحدّد تلك المعاني التركيبية). والفونيم (الحركة الإعرابية) ههنا صوت (مادّي) وليس صورة مجرّدة، وهو ـ وإن كان غير مستقل أي أنّه تابع للصوت الصامت لا وجود له بدونه في التركيب ـ هو مثل النبر والتنغيم اللذين هما فونيمان فوق قطعيين (suprasegmental) محسوسان وليسا مجرّدين، غير مستقلين تابعين لمقطع أو جملة. فحركات الإعراب ومعها التنوين هي فونيمات قطعية (segmental) في التركيب. فالفونيم هنا أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني، والمعاني في حالتنا هذه وظيفية تركيبية لا معجمية. والحركة وحدة صوتية صاعدة تتلو الحروف ولا تسبقها، فهي توجد في أواسط الكلمات وأواخرها، وهي صوت مفرد، والحركة الإعرابية تكون في الغالب جزءا من المقطع الأخير في الكلمة المعربة، لأن المقاطع الصوتية تتكوّن من الحروف المتحرّكة والساكنة. والتنوين كذلك وحدة صوتية وظيفية تابعة

للحركة السابقة له، وليس حرفا مستقلاً من جهة المقطعية الصوتية في العربية. والحركات الإعرابية هي في حقيقتها قرينة من ضمن قرائن متضافرة في بيان المعاني التركيبية في النحو العربي، وتظهر قيمتها في التركيب فيما بينها من تقابل أو تضاد أو اختلاف، ينتج عنه اختلاف في المعاني التركيبية (فتدل حركة الإعراب على معنى وظيفي تركيب عندما تقع مقابلة لأخرى تخالفها في الدلالة، أي حين تتغيّر الدلالة باستبدالها بغيرها، وهو ما يسمّى بالفونيم الاستبدالي، نحو: أكرم عليا أخوه)، ولا تستقل بهذا الدور الوظيفي، لأنه لا تلازم في العربية بين حركة إعرابية ومعنى وظيفي تركيبي كما بيّنا آنفا، ولما كانت هذه الحركات لا توجد إلاّ في التركيب استلزم ذلك كون المعاني الدالة عليها (إسنادية أو تخصيصية أو أسلوبية أو غير ذلك) طارئة قابلة للتغيير بتغيّر التركيب، وليس هناك أساس منطقي أو وضعي للربط بين هذه الحركات الإعرابية والمعاني التركيبية، كربط الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية وغير ذلك، وذلك أنها قد تكون محلّ لبس، لا سيما إذا تماثلت رفعا أو نصبا أو جرّا، فالوظائف التركيبية كثيرة والحركات المرتبطة بها قليلة، فلزم من ذلك اشتراك الحركة الواحدة أحيانا في الدلالة على عدة وظائف تركيبية مختلفة أو متناقضة، كارتباط الفتح بالإسناد والتخصيص في آن واحد، نحو: (إنّ اللـهَ بالـغُ أمـرَه). وهنا تتدخلّ قرائن أخرى (معنوية أو لفظية) لبيان هذه الوظائف(١).

ولم يوفّق د.سهيل إدريس عندما ترجم المصطلح الفرنسي "cas" بـ"حالة إعراب"(٢)، ذلك أنّ مفهوم هذا المصطلح عند اللسانيين الغربيين أنفسهم لا صلة له بهذه الترجمة الخاطئة. وفي معجم "Petit Robert" عرف هذا المصطلح الدلالي

(١) ينظر القرينة الصوتية في النحو العربي، عبد الله الأنصاري، مخطوط أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالرياض، ١٤٢٨هـ، ص ٢٥-٨٥.

(٢) قاموس المنهل ص ٢١٢.

الصرف على النحو الآتي: (Chacune des formes d'un mot qui présente des flexions. (==> désinence; déclinaison. Les cas du latin. (==> 1. nominatif, vocatif, accusatif, génitif, 1. datif, ablatif. Des six cas du latin, l'ancien français n'en conserva que deux: cas sujet et cas régime*.

ومعنى هذا النصّ المهم جدا: "كل صيغة من صيغ الكلمات تتضمن تصريفات. لواحق أو نهايات تصريفية، الحالات في اللاتينية: ١. حالة المسند إليه (أو الفاعل)، ٢. حالة النداء، ٣. حالة المفعولية، ٤. حالة الإضافة، ٥. حالة المفعول غير المباشر وغير ذلك ٦. حالة المفعول فيه أو عنه وغير ذلك. هذه حالات ست في اللاتينية، في الفرنسية القديمة لم يحتفظ إلا بحالتين: حالة المسند إليه (الفاعل)، وحالة المفعول به (المباشر وغير المباشر).

ولقد أُطلق هذا المصطلح بداية في القرن العشرين في أحد اتجاهات النحو التوليدي (يمثله ش.فيلمور ١٩٦٨م) الذي سمّي بنحو الحالات (وقد ترجم خطأ بالحالات الإعرابية)، وفيه يعدّ الفعل المكون الأساسي ومحور الجملة، وانطلاقا من الفعل يتمّ على مستوى البنية العميقة تحديد مختلف الأدوار [الوظيفية]، أي علاقات الحالات [الدلالية]، وذلك من خلال صلته بالأسماء الحاملة للحالات، وتتمثل الحالات في: المنفذ: agent، الأداة: instrument، الموضوع: objet، مكان: locatif، مفعول غير مباشر: datif...إلخ. ومن هنا شُرح مصطلح: "casuel" (حالاتي) في نحو قولنا "langue casuel" (لغة حالاتية)، هي اللغة التي تحتوي على زوائد صرفية اسمية تترجم وظائف نحوية أو مادية، أي حالات، والصرف الحالاتي (الوظيفي) للاسم هو مجموع الصيغ الاسمية [الدالة] مكوِّنة الجدول التصريفي (paradigme) لهذا الاسم(١).

(1) Linguistique et sciences du langage, Larousse p. 76-77.

وتجدر الإشارة بعد هذا أنّ مصطلح الحالة (cas) ليس وليد القرن العشرين، بل كان مستعملا بكثرة في النحو التقليدي الإغريقي للدلالة على الصيغ الخاصة بالأسماء والضمائر، والتي تتجلى في شكل زوائد تصريفية أو تغيرات جذرية على مستوى السياق للتعبير عن وظيفتها التركيبية في الجملة وعلاقتها بالكلمات الأخرى، وهكذا فالمصطلح التقليدي الغربي للحالة يدل على الصيغة وما قد تحمله هذه الصيغة من معنى وظيفي تركيبي، كحالات الفاعلية والمفعولية والإضافة . .إلخ في صيغ الاسم والضمير في الإغريقية مثلا، واللغات التي ليس لها ضمائر أو أسماء متصرفة كالصينية مثلا، لا تحتوي وفق المنظور النحوي التقليدي على أيّ حالة!![1]. وفي اللسانيات الحديثة (الاتجاه التوليدي الدلالي لفيلمور) تعدّ الحالات التي تؤدّي وظيفة الفاعل والمفعول به والمفعول غير المباشر حالات رئيسية، وتكون مرتبطة بالفعل (وهو محور الجملة) ارتباطا دلاليا وثيقا، أما الحالات الأخرى ـ وهي كثيرة ـ فتعدّ حالات ثانوية ولا تسهم في تحديد الخصائص الدلالية للفعل[2]. وتجدر الإشارة ههنا إلى أنّ بعض هذه الحالات الثانوية كان قد أشار إليها النحاة العرب القدامى ودرسوها دراسة دلالية وظيفية مستفيضة، نحو: الهدف (السببية : المفعول لأجله)، المصاحبة (المعية : المفعول معه)، المكان (الظرفية المكانية : ظرف المكان)، المدى (التحديد : المفعول المطلق)، الكيفية (الملابسة : الحال)، الصفة (الوصف : النعت)[3].

ومن هنا رأى د .عبد القادر الفهري أنّ الجهاز المفاهيمي في كل حقل علمي أو معرفي أو في نظرية من النظريات العلمية يترجمه نسق لغوي خاص تتعالق وحداته لتكشف عن البنية الداخلية للعلم أو للنظرية؛ وأنه لهذا اهتم العلماء على

(١) اللسانيات النشأة والتطور ص ٢٥٩ .

(٢) ينظر السابق ص ٢٦٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٦٧–٢٧٠ .

مختلف مشاربهم بهذا الجهاز المعبر عن المعارف والقوانين التي يتوصلون إليها، والمصطلح لغة خاصة أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي ما؛ ولذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه. وأن المصطلح متصل من وجه بالنسق التصوري العام للغة، فكل لغة تلتقط التجربة الخارجية بوسائلها الخاصة، وتبني نظامها التصوري الخاص الذي يضع علاقات مفاهيمية معينه بين المفردات الموجودة، فإذا نظرنا إلى الحقول الدلالية مثلا في اللغات المختلفة وجدنا أن ما يقابلها من الألفاظ يختلف كما وكيفا، فيختلف من جهة عدد الألفاظ الدالة على الحقل، ويختلف من جهة العلائق الدلالية والمرجعية بين الألفاظ، وكذلك من الناحية التركيبية والصرفية.. ليتبيّن لنا أنه يصعب الانتقال من لغة إلى لغة مفهوما و"ما صدقا" وثقافة.. إلخ وكذلك يصعب الانتقال تركيبا وصرفا وأصواتا. وأنّ ما يقال عن اللغة العامة يقال عن المصطلح فأسماء العلوم وتبويباتها وفروعها تختلف من لغة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى، وكذلك المقولات والأصناف والتقسيمات الواردة فيها..ففي النحو مثلا: نجد مثلا "الإعراب" عند النحاة العرب إما رفعا أو نصبا أو جرًا [والإعراب في العربية ليس حالة كما بيّنا بالمفهوم الدلالي]، ويقابله في اللغات الهند الأوروبية نظام الحالات: cases" الذي تكثر تقاسيمه: , objective subjective, agentive , dative , genitive , oblique , accusative,.. إلخ. فهذه الألفاظ في علائقها تكشف عن البعد الفكري والمعرفي للمصطلح اللغوي... [وهنا تصعب أو تستحيل المقابلة بينهما لانعدام التشابه في مفهوم كل مصطلح منهما، فأشكال الإعراب في النحو العربي ليست حالات ولا ترتبط بحالات وظيفية معيّنة]. ويضيف د.الفهري أن المعجم القطاعي (الاصطلاحي) في علاقة دائمة مع المعجم العام، إذ يغرف الأول من الثاني ليختصّ ويستقلّ بعدد من

المفردات: النحو المصدر، الوتد، الفصاحة، البيان، التعليق، الجرّ.. إلخ، فهذه التشكّلات المجازية في جلّها تصبح ذات معان حقيقية حينما يجلبها المعجم القطاعي، ويغرف المعجم العام من المصطلح هذه المفردات التي اختص بمدلولاتها، ويدمجها في صورة المولد ليتسع حجمه ويحول ما انغلق منها إلى لغة عادية تدخل في ثقافة ومعلوم الخاص والعام. وأنه إذا بحثت في القاموس العادي وجدت acoustics , phonetics , linguistics , syntax , semantics ,denotation , semiology... إلخ، وبسبب هذا الارتباط صعب الانتقال من لغة إلى أخرى باستخدام الرصيد المصطلحي الداخلي فقط. ويرى د.الفهري بعد هذا أن تعريب الثقافة العلمية وضمنها الثقافة اللسانية الغربية يقتضي اللجوء إلى ما يسمّى المصطلح الخارجي، وهو جهاز اصطلاحي يصاغ ويشيد إلى جانب المصطلح الداخلي بناء على مقولات فكرية داخلة، حتى نستطيع التعبير بألفاظ عربية عما يعبر عنه بألفاظ أجنبية. وأن مثل هذا العمل لا يمكن القيام به إلاّ إذا طوعت اللغة مبنى ومعنى لاحتضان مقابلات الصيغ والمفاهيم الواردة؛ لأنه من المعلوم أنّ وضع هذا المصطلح المعرّب (بالمعنى الواسع) يطرح مشكلات نظرية ومنهجية.. فيحدث صراع وتصادم بين الألفاظ والتمثلات الداخلة والمدخولة.. نظرا إلى الجذور الثقافية الواضحة للاصطلاح، ومؤكّد أن تصادما من هذا النوع لا يمرّ دون خلخلة النسق والنظام القائمين، وإعادة النظر في هندسة الحقول التي يمسّها الصدم(١).

ود. عبد القادر الفهري نفسه ـ رغم صحة الكلام الذي قاله نظريا ـ أخطأ كثيرا في تحميله مصطلحات " نحو الحالة " في اللغات الغربية مفاهيم إعرابية عربية شكلية في الترجمة لا صلة بينهما البتة كما بيّنا آنفا، رغم نقده الجيد والدقيق لمن يفعل ذلك من اللسانيين العرب، فهو قد وقع تماما فيما انتقده! وذلك رغم ترجمته

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ٣٩٦-٣٩٨.

لمصطلح: "cas" بـ"حالة" دون أن يتورّط بترجمته بحالة إعرابية، ولكنه - يا للمفارقة! - يترجم مثلا: "assignation casuel" بإسناد الإعراب، والصحيح فقط: إسناد الحالة، و "marquage casuel" بوسم إعرابي، والصحيح فقط: وسم الحالة، ويترجم بعض الحالات (الدلالية) مثل "nominatif" :بمرفوع! و "génitif" بالجرّ!(١).

* "القواعد" و"النحو" و"التركيب":

هذه مصطلحات ثلاثة يخلط بينها المترجمون اللسانيون واللغويون العرب كثيراً، مع أن مقابلاتها الأجنبية لا خلط بينها أبدا!

وأوضح مثال على ذلك الخلط ما فعله د.منذر عياشي ههنا: فهو يترجم "syntaxe" بالنحو، و"grammaire" بالقواعد، و"syntagme" بالتركيب! مع أنه يترجم "grammatical" بالنحوي والقواعدي والصرفي! ويترجم Agrammat-icalite بغير نحوية، ويترجم "syntactique" بتركيبي(٢). وكل هذا خلط للأوراق! إذ المعروف أن "syntaxe" يترجم بالتركيب فقط، و"grammaire" بالنحو، أما "syntagme" فيترجم بـ"نسق (تتابعي)" (أو مركّب) في مقابل "paradigme" الذي يحمل معنيين رئيسيين: ترابط استبدالي، نموذج أو مثال تصريفي. وقد ترجم موضوعا في القاموس الموسوعي عنوانه: fonctions syn-taxiques بالوظائف النحوية، والصحيح الوظائف التركيبية، وقد جاء في شرح الموضوع ما يثبت ذلك، وهو الآتي: (إن القيام بتحليل العبارة.. يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها الكلمات أو مجموعات الكلمات في هذه العبارة، تحديد الفاعل والمفعول به..)، لقد تمّ استخراج وظيفتين منذ العصور القديمة: وظيفة

(١) ينظر على سبيل المثال: ثبت المصطلحات في آخر كتاب اللسانيات واللغة العربية ص ٤١٩-٤٣٩.

(٢) القاموس الموسوعي ص ٧٠٠، ٧١٣، ٧٣٤.

المسند إليه (وهو يشير إلى الشيء الذي يدور الكلام عليه) ووظيفة المسند (وهو يشير إلى ما نقوله عن هذا الشيء)[١] وهذا يعني أن تلك الوظائف أو العلاقات بين الكلمات إنما تنشأ عن طريق الضم والتركيب، ومن هنا وصفت بالتركيبية. أما النحو فمصطلح أعمّ من التركيب إذ هو يشمل الصرف والصوتيات (الفونولوجيا) والمعجم والدلالة، ولهذا جاء تعريف مصطلح "grammaire" في معجم "Robert" الفرنسي:

(Etude systématique des éléments constitutifs d'une langue. ==> phonétique, phonologie; morphologie, syntaxe.).

فيلاحظ ههنا أن التركيب "syntaxe" يشكل جزءا من النحو "grammaire"، لأن معنى هذا النص الفرنسي: أن النحو دراسة نظامية لعناصر تؤلف اللغة، [هي] الأصوات والصوتيات والصرف والتركيب. وعرّف التركيب "syntaxe" في المعنى الشائع: (Etude des règles qui président à l'ordre des mots et à la construction des phrases, dans une langue).

ويعني: أنه دراسة للقواعد التي تحكم (أو تنظم) ترتيب الكلمات وتركيب الجمل في لغة ما. كما يعني أيضا:

(Etude descriptive des relations existant entre les unités linguistiques (dans le discours) et des fonctions qui leur sont attachées).

ومعناه: أنه دراسة وصفية للعلاقات بين الوحدات اللغوية في الخطاب، وكذا الوظائف التي ترتبط بها.

وليست للمترجم خطة واضحة متسقة في ترجمة هذه المصطلحات، فهو يتحدث عن وصف نحوي (أو القواعد التوليدية)، وعن قواعد توليدية وتحويلية[٢].

(١) السابق ص ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) السابق ص ٧٦، ٨٠.

والحقيقة إن هناك فرقا واضحا بين النحو والقواعد، إذ الثانية أخصّ من الأول، وهي تعبير عن القوانين التي تحكم الظواهر النحوية كليا أو جزئيا، ولهذا نقول: قواعد الحذف ولا نقول نحو الحذف، وقواعد الإضافة لا نحو الإضافة، وقواعد الترتيب لا نحو الترتيب، وهلم جرّا، ونصف القواعد بالنحوية ونضيفها إلى النحو فنقول: قواعد النحو. وهناك فرق واضح بين النحو التحويلي والقواعد التحويلية، فالأول تعبير عن المنهج أساسا، أما الثانية فتعبير عن القوانين التي يسلكها المنهج التحويلي كقواعد الزيادة أو الحذف، وعلى هذا يصح قولنا الوصف النحوي والتفسير النحوي، ولا يصح الوصف القواعدي أو التفسير القواعدي! ويصحّ النحويون الجدد (الألمان) لا القواعديون الجدد كما ذكر(*)، والنحو العام لبور رويال لا القواعد العامة كما ورد(*)، فكل أولئك من الترجمة الحرفية لا الاصطلاحية. والعجيب أنه سمى المساهمة النحوية لحلقة براغ بالمساهمة القاعدية![1] فمرة ينسب إلى الجمع وأخرى إلى المفرد!

وفي هذا المسألة الاصطلاحية يرى د.الفهري أن الإشكال الأساس في ضبط المناسبات أو وضع ألفاظ مولّدة يتعلّق بأنماط المعاني المعتمدة في الترجمة.. وأن استخدام الماصدق أو الإحالة في الترجمة يقود إلى كثير من المشكلات أحيانا، من ذلك أن المصطلح الدخل يتغير ما صدقه في حدود مفهومه، فتظل المناسبة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي. وأن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمصطلح الخرج، إذ نضطر إلى تغييره كلما تغير ما صدق الدخل، فلفظ grammar مثلا كان يصدق عند التوريعيين وبعض التوليديين على التركيب أساسا، وكان يقابل لفظ semantics، وحين أصبح النحو يضم التركيب والدلالة وكذلك المكونات

(*) السابق ص ٣٢.

(*) السابق ص ٢١.

(١) السابق ص ٣٢، ٢١، ٥٣.

الأخرى من صرفية وصوتية ومعجمية، أصبح من غير الممكن أن يناسب لفظ تركيب هذا اللفظ، ونفس الشيء يقال عن لفظ نحو عند العرب، لذا ناسب بعضهم بينه وبين syntax، وناسب بعضهم الآخر بينه وبين grammar(١).

ومن الملاحظ أن هذه الأخطاء الواضحة التي ارتكبها المترجم في إعطاء المفاهيم الصحيحة والدقيقة للمصطلح الغربي عن طريق ترجمتها إلى العربية في هذا العمل - والأمثلة السالفة الذكر نموذج بيّن عنها - هو عدم استعانته - كما يبدو - بالقواميس والمعاجم اللسانية الصادرة بالفرنسية في فهم المصطلحات اللسانية قبل تحديد المقابل لها في العربية، لاسيما: Dictionnaire de linguistique وهو عمل جماعي مهم جدا أشرف عليه Jean Dubois، وكذلك قاموس بنفس الاسم وهو عمل جماعي أشرف عليه George Mounin، و Semiotique : Dictionnaire re-sonne' de la Theorie Du Langage، لـ Algirdas Greimas و Joseph Courtes.

هذا على الرغم من أنها قد أشار إليها مرارا مؤلفا القاموس في متنه الذي ترجمه (وليس المترجم)، وذلك أثناء شرح المفاهيم والمصطلحات أو بعد الانتهاء من شرحها!! وقد عدت إلى ثلاثة منها مرارا للاطلاع على المفهوم الدقيق للمصطلحات اللسانية بالفرنسية المشار إليها في هذا المقال، فخمّنت أنه لو استعان بها وأحسن فهمها لتجنب الكثير من الأخطاء المذهلة في نقل مصطلحات القاموس الموسوعي من الفرنسية إلى العربية. فتلك القواميس اللسانية المتخصصة تكون أداة عمل ملازمة لعربي يطالع مادة العلم اللساني باللغة الأجنبية وتكون له حيرة الفهم وحيرة النقل، ولعربي بصير بمضامين العلم ويسعى إلى ترجمة الكتابات اللسانية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، ولعربي مختص يسارع إلى التأليف في مادة العلم باللغة الأجنبية، فتخلص منه النية ويعقد العزم على التأليف

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٣.

بلغته العربية[١]. وعلى هذا كان من المبادئ الضابطة لترجمة المصطلحات الأجنبية التي أقرّتها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي: مراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي[٢].

والملاحظة المهمة الأخرى أن بعض المصطلحات اللسانية المترجمة إلى العربية فيها تباين، لأنها لم تنطلق من منهجية استقرائية لضبط حقولها المعجمية ومفاهيمها ولحصر ميدان النظريات اللسانية المتعلّقة بها؛ لأنها كثيرة ومتخالفة المصطلحات ومتطورة المفاهيم[٣].

- أخطـاء بالجملة اصطلاحيا ومعرفيا:

من الأخطاء الكثيرة كثرة هائلة والتي تترجم إخفاق د.منذر عياشي في التحديين: الاصطلاحي والمعرفي في عمله الترجمي المتسرّع هذا، ما نجده في الأمثلة الآتية:

ـ (Adverbe): يترجمه بأربع مصطلحات: "ظرف، حال، فضلة تكميلية، قيد"[٤] فهذا التعدد والترادف في المصطلح لا يصلح، وكان ينبغي القرار على مصطلح جامع مانع لاستخدامه في النحو الفرنسي، ويصلح أن يكون مقابلا للمصطلح الفرنسي، والظرف هو الترجمة الشائعة لدى معظم اللغويين العرب وهي غير دقيقة على الإطلاق، وما في الشرح (المأخوذ عن معجم Larousse) لا يؤيد هذه الترجمة الشائعة، فمهمة هذا القسم "Adverbe" الصرفي في اللغات الغربية ـ حسب المصادر اللغوية الغربية ـ عامة: تعديل أو تخصيص الحدث الفعلي أو

(١) ينظر: قاموس اللسانيات ص ٩٦.

(٢) ينظر: اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ص ٣٥٩.

(٣) ينظر: المصطلحات اللغوية الحديثة د. رشاد الحمزاوي ص ٢٩٠.

(٤) القاموس الموسوعي ص ٧٠٠.

الوصفي أو الجملة قاطبة، وكثير من معاني " Adverbe" ليست ظروفا (وعاء للحدث)، كالعدد أو الكم أو الكيف (الحال) أو التوكيد، أو النفي أو الشك . .إلخ[١]، ولهذا ترجمه بعضهم بالحال . ومن أدق الترجمات وأصحها لهذا المصطلح الغربي : مخصص الحدث، وهي ترجمة مجمع اللغة العربية[٢]، وقد قدم القاموس الفرنسي العربي " المنهل" ثلاث ترجمات : الظرف، الحال، فضلة تكميلية، الصحيح آخرها، وهو الأولى بالأخذ .

- (Aspect) : ترجم هذا المصطلح المعروف جدا في الدراسات اللسانية الحديثة بأربع مترادفات ليس أي واحد منها صحيحا أو دقيقا، وهي : " هيئة، وجه، صيغة، طابع "[٣]! والصحيح : "الجهة"، ولو عاد لمعجم Petit Robert لعرف معنى المصطلح : (Ling. Distinction formelle indiquant la manière dont l'action exprimée par le verbe est envisagée dans sa durée, son développement ou son achèvement. Aspect perfectif, imperfectif, inchoatif.).

ومعنى النصّ : " في اللسانيات : تمييز بين الصيغ للدلالة على الكيفية الحدثية التي يعبر عنها الفعل، من خلال مدته الزمنية وجريانه أو انتهائه . كجهة التمام، عدم التمام، الشروع "[٤].

- (Argument) : من العجيب أن يترجم هذا المصطلح الشائع في اللسانيات المعاصرة بالدليل والبرهان![٥] فهذا من أوضح أدلة بُعد هذه الترجمة وصاحبها معرفيا عن إدراك كثير من المفاهيم اللسانية المعاصرة للمصطلحات اللسانية المهمة! والمعروف تماما الآن أنه مستعمل في المنطق و التداوليات والنحو التوليدي

(1) Linguistique et sciences du langage,Larousse, p19-20 .

(٢) المصطلحات اللغوية الحديثة د. رشاد الحمزاوي ص ٥٩ .

(٣) القاموس الموسوعي ص ٧٠٢ .

(٤) ينظر اللسانيات واللغة العربية للفهري ص ٤٢٠ .

(٥) القاموس الموسوعي ص ٧٠١ .

(الدلالي)، ومن أهم معانيه في اللسانيات التداولية أو التوليدية: الموضوع، ففي نحو الحالات (وهو أساس النظريات الوظيفية فيما بعد) ـ مثلا ـ يؤدي الفعل الوظيفة الأساسية بحيث ترتبط به كافة المكونات، وتقسم القضية (الجملة) إلى كلمة خبرية ومجموعة من الموضوعات Arguments المرتبطة بها، ففي جملة: ضربته، يكون الفعل هو القضية ويكون الضميران موضوعين مرتبطين بالفعل. وأصبح الموضوع يقابل المحمول Predicate، وهو في الأساس لفظ منطقي أو رياضي انتقل إلى اللسانيين عن طريق النحو العلاقي، ويستعمل بعض اللسانيين مصطلحات أخرى مرتبطة بهذا المصطلح مثل حديثهم عن الموضوعات الوظيفية Functional Arguments، في مقابل الموضوعات المنطقية، كما يتحدثون عن موضوعات إسنادية أو حملية Predicate Arguments[1]، وفي النحو الوظيفي المعاصر يعدّ الفاعل والمفعول به في (قابل خالد هندا) موضوعين، والفعل رأسا. والسؤال بعد هذا: لماذا ترجمت وشرحت مصطلحات أخرى شبيهة بـ Argument (نحو: محور Topic وبؤرة Focus، ضحية Patient..إلخ) لسانيا بحسب منهج لساني معين كالوظيفي مثلا، وترجم وشرح هذا المصطلح ومصطلحات أخرى غيره وفق اللغة العادية ؟!

ولترى العجب ينظر بخصوص ترجمة هذا المصطلح نعرض النصّ الأصلي الفرنسي، ثمّ نقابله بترجمة د.عياشي: (On Préfére alors une analyse logique de L'énoncé en relation et arguments (parallèle à l'analyse gramaticale en verbe et compléments) On dira que (1) affirme la relation "aimer" du couple d'arguments (Pierre ،marie) .(rien n'empêche d' ailleurs d'avoir des relations à plus de deux arguments.[2]

ترجم د.منذر هذا النصّ قائلا: (وحينئذ فإننا نفضل تحليلا منطقيا للعبارة

(١) ينظر اللسانيات واللغة العربية للفهري ص ١٥٦، ١٥٧، ٤٠٢.

(2) nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language p541 .

يقوم على العلاقة والبراهين (مواز للتحليل القاعدي الذي يقوم على الفعل والمفاعيل). وسنقول إن ١) يؤكد العلاقة "أحب" بكثير من البراهين "بيير، ماري" . (ولا شيء يمنع من امتلاك علاقات تتميّز بأكثر من برهانين على كل حال)!![١]، إن ترجمة هذا المصطلح النحوي (الدلالي) (argument) بالبرهان قد أفسد النصّ كله بفقده معناه! إذ كيف يكون ـ مثلا ـ الشخصان "بيير، ماري" برهانين للفعل "يحب" ؟!! والصحيح قطعا أنهما موضوعان للمحمول (المحور) أي الفعل، والموضوعان هما الفاعل والمفعول بالموازاة مع التحليل النحوي كما جاء في النصّ المترجم، ومصطلح (الموضوع) أخذ من اصطلاحات المناطقة عندما قسّموا الجمل إلى محمولات وموضوعات، المحمولات هي الأفعال وما يقوم مقامها من أخبار، والموضوعات : الفاعل والمفعول وما يقوم مقامها من عناصر تتصل بالمحمول فتكون موضوعا له. وقد ارتكب نفس الخطأ مترجما الموسوعة اللغوية عندما ترجما هذا المصطلح بالحجة مرارا وتكرا، وكأنهما لا صلة لهما بموضوعات اللسانيات!![٢].

ومن أمثلة الخلط العجيبة التي وقع فيها د.منذر (لضحالة ثقافته اللسانية) ترجمته لمصطلحات فرنسية أخرى لها صلة بمصطلح (الموضوع : argument) النصّ التالي : (. .إن تمييز الموضوع [thème] والكلام [propos] ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع العبارة (في الإنجليزية topic) هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن هو المسند إليه [sujet] النفساني، أو الموضوع [propos] (في الإنجليزية : comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها نسبيا إلى هذا الموضوع، وهو ما نسمّيه في الماضي الخبر [predicat])[٣] !إذ كيف يكون

(١) القاموس الموسوعي ص ٤٨٥ .

(٢) ينظر الموسوعة اللغوية، تحرير د/ن.ي.كولنج، تر: د/محي الدين حميدي، د/عبد الله الحميدان، جامعة الملك سعود، الرياض، مج١، ص ٢٩٢، ٣٠٢ .

(٣) القاموس الموسوعي، ص ٤٨٦ .

مصطلح [propos] الفرنسي (في الإنجليزية : comment) هو "الموضوع" ثانيةً وهو المسند أو المعلومة التي يريد أن يحملها إلى الموضوع (sujet)؟!

- ترجمة مصطلحات أزمنة الفعل في الفرنسية أغلبها خاطئ، فمثلا : يترجم "present du Subjonctif" بـ "نصب الفعل في صيغة الحاضر" والعجيب الغريب أنه يترجم في سياق آخر بـ " الحاضر الطلبي " ، والصحيح "الحاضر الذاتي أو النفسي" ، ويترجم " imparfait de l'indicatif" بـ " المضارع الإخباري " والصحيح " الماضي الاستمراري الإخباري" ، ويترجم في سياق آخر " imparfait du Subjonctif" بـ "المستمرّ الطلبي" والصحيح : " الماضي المستمرّ الذاتي " ، ويترجم : "mode" مرة بالطريق ومرة بالطريقة! وفي سياق آخر يترجمه بـ " الصوغ " ، والصحيح "الصيغة" فقط، والمقصود بها صيغة الإخبار أو الأمر والطلب وغير ذلك. ويترجم " temps grammatical" بـ " الزمن القاعدي " والصحيح " الزمن النحوي"(١). ويترجم "aspect" بـ " الوجه " ! والصحيح "الجهة" كما هو معروف اصطلاحا. ويترجم " accompli، l'inaccompli" بـ " الماضي والمضارع "، ثمّ يعود فيترجم " accompli" بالتام! وهذا خطأ شنيع والصحيح " التام وغير التام " فقط، ويترجم " imparfait" بالمضارع أيضا، وهذا تخبّط واضطراب عجيبان! و"aspect inaccompli" بـ "وجه ناقص" مرة وبـ "الوجه المضارع " أخرى!! والصحيح " جهة غير التام " ، ويترجم "passé composé" بالماضي، والصحيح " ماض مركّب " والأدق معنويا : " الماضي القريب" ، و " passe simple" بـ "الماضي البعيد " والصحيح " الماضي البسيط أو المطلق "(٢).

- يترجم "anaphore" بتكرار الصدارة أو الإشارة العائدة(٣)، وهو جمع بين

(١) السابق، ص ٦٠٥، ٦١٩، ٦٣٠.

(٢) السابق، ص ٦١١-٦١٣.

(٣) السابق، ص ٤٩١.

مصطلحين في اللغة الفرنسية أخذهما حرفيا من معجم اللسانية لبسام بركة[١]: الأول بلاغي، والثاني نحوي، وهذا محض تلفيق، إذ لم يوضع المصطلح من خلال فهم النصّ الأصلي، الذي لا يفهم منه بكل بساطة إلا المقابل النحوي المعروف: "العائد"! ومن هنا تكرّرت أخطاء المترجم القاتلة في الترجمة حين راح يترجم هذا المصطلح الفرنسي كلما صادفه في النصّ الفرنسي بـ "تكرار الصدارة" فأفسد بذلك معنى النصّ أيما إفساد! وهذا يدل على أن المترجم لا ينظر إلى السياق عند ترجمته المصطلحات بل ينقل الترجمة من مراجع غير موثوقة أو من مراجع تقدم أكثر من معنى للمصطلح الواحد، فيختار هو المعنى الخاطئ الذي لا يتوافق مع السياق! والأدهى مما سبق أنه حين صادف عنوانا فرعيا في النصّ الفرنسي هو "anaphore et Deixis"[٢]. ترجمه بـ "تكرار الصدارة والإشارة العائدية"[٣]، والصحيح طبعاً هو: "العائد والإشارة"، فكان المفترض للترجمة الصحيحة بحسب المعنى المستقى من السياق، أن يكون "العائد" ترجمة دقيقة للمصطلح الأول، و"الإشارة" للمصطلح الثاني.

– يترجم " segmental" بالمقطعي، والصحيح " القطعي "، و " supraseg-mental" بـ " فوق مقطعي " والصحيح " فوق قطعي "[٤]، لأنّ كلا المصطلحين منسوب إلى "segment" بمعنى "القطع" أو "القطعة" أو "الجزء"، وهو أصغر فونيم في الكلام، يقابله "فوق قطعي" وهو أكبر من القطع، كالمقطع وما فوقه. أما المقطعي فمنسوب إلى "المقطع" "syllabe" وهو قد يتكوّن من مجموع صوامت وصوائت. ولو عاد المترجم إلى معاجم المصطلحات اللسانية الدقيقة لأدرك خطأه

(١) ص ١٤-١٥.

(2) nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language, p549.

(٣) القاموس الموسوعي، ص ٤٩٢.

(٤) السابق، ص ٣٧٠.

الفاحش في هذه الترجمة، ولو عاد إلى سياق النصّ الـذي ورد فيه الـمصطلحان لا تضح خطؤه؛ إذ ورد فيه: (يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الدنيا بوصفها وحدات متسلسلة.. وإنّ الوحدات لتنتظم فيما بينها لكي تشكل وحدات بنيوية صغرى، وتندمج في مـسـتـوى أعلى يقـال له "عـروضي".. أو فـوق مـقطعي [أي قطعي])[1]. فالوحدات البنيوية الصغرى لا يمكن أن تكون مقطعية بل قطعية! لأن المقطع يتكون في الغالب من عدّة وحدات صوتية صغرى صوامت وصوائت وهي قطع أو أجزاء من المقطع والكلمة وما فوقهما، فالمقطع نفسه مستوى فوق قطعي، وأحد أجزائه المكونة له كالصائت مستوى قطعي.

*** بعض مظاهر الاضطراب والتناقض في ترجمة المصطلح النحو لساني:**

لم يلتزم د.منذر عياشي نمطا أو منهجا واحدا في ترجمة كثير من المصطلحات في هذه الموسوعة، وذلك لغياب ما يسمّى بالمنهج الترجمي عنده، من ذلك مثلا ترجمته لعائلة المصطلحات التي تكون فيها كلمة اللسانيات متّصلة بعلم آخر، فـهـو مـثـلا يتـرجـم: "Geolinguistique" بـ"اللسـانيـات الجـغـرافـيـة"، و"so-ciolinguistique" بـ"اللسانيات الاجتماعية". وفي فهرس المصطلحات في آخر القاموس نفس الترجمة، ولكنه في سياق آخر يتحدّث عن "علم الاجتماع اللساني"! ويترجم "psycholinguistique" بـ"علم النفس اللساني"![2]، وكان المفروض أن يترجم بناء على ما سبق باللسانيات النفسية.

(١) السابق، ص ٣٧٠.

(٢) ينظر السابق، ص ١٢٧، ١٣٤، ١٢٥، ١٣٩.

*** خلاصة القول:**

إن من صفات أيّ عمل علمي رصين سواء أكان تأليفا أم ترجمة، أن يكون قد أنجز في صبر وأناة بخلفية علمية كافية ومنهجية مدروسة، ومن ثمّ تربو حسناته على سيئاته، وإذا كان ذلك العمل في علم دقيق كاللسانيات، وكان ترجمة لقاموس موسوعي في علوم اللغة، يتصدى لنقل كمّ هائل من المصطلحات الدقيقة بما تحمله من كمّ هائل من المعرفة اللغوية وغير اللغوية، يكون حِمْل المسؤولية العلمية فيه ثقيلا جدّا قد تنوء بالعصبة أولي القوة العلمية والمعرفية! وعَمَلُ د.منذر عياشي هذا يؤسفني القول إنه لم يصل به إلى برّ الأمان، بعد خوضه (منفردا) رهان التحديين الضخمين: المصطلحي والمعرفي في ترجمته للقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللغة، ذلك أنه قد أنجزه في عجلة وتسرّع، فوقع في أخطاء جمّة أكثرها كارثي ينمّ عن ضعف شديد في علم الترجمة وأدواتها اللغوية والتقنية والمعرفية، وضعف آخر أكثر خطورة في علم المصطلح وكذا في المعرفة اللسانية، ولا غرو بعد هذا كلّه أن تكون هذه الترجمة، على ما هي عليه من إخفاق، إساءة كبيرة للمترجم نفسه وللنص الفرنسي للقاموس! ولا يعذره في ذلك ادعاؤه أن "معظم المصطلحات غير موجود، ليس على صعيد اللغة واللفظ، ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه، وأن الأمر في مثل هذه الحالة يتراءى له كأنه أكبر من كل كوارث العالم"، لأن كلّ المصطلحات أو جلّها معروف متداول في الأدبيات اللسانية العربية المعاصرة وموجود في بطون قواميس المصطلحات اللسانية العربية الحديثة، التي يبدو أنه لم يحسن الاستفادة منها وراح ينطلق من ثقافته التي بدت ضحلة، ومكتفيا بها في إنجاز هذا العمل الضخم! أما الجانب المعرفي في الموسوعة فلم يتمثّله في أحايين كثيرة لكي يعيد إنتاجه واضحا لا غرابة فيه كما زعم، إذ وجدته يخفق في إدراك مفاهيم بعض أشهر المصطلحات اللسانية

المعاصرة كمصطلح "القالبية"، ولا يعذره في هذا أيضا زعمه أن "هناك أمورا تتعلّق بالمعرفة اللسانية عموما تقدّمها هذه الموسوعة هي في الدرجة "الصفر" من الفكر اللغوي العربي المعاصر، أو هي بالنسبة إليه في حكم المعدوم، وكان يجب عليه أن ينقل تجربة معرفية غير مفكر فيها لكي يصار إلى التفكير فيها"؛ لأن الرجل فشل في نقل كثير من المعرفة اللسانية جلّه متداول، وبعضه معروف في التراث العربي كما مرّ آنفا. ولأنه لم يفلح في نقل كثير من مصطلحات الموسوعة لأنه لم يفهم أولم يدرك مغزاها المعرفي أو حتى النصّ الذي وردت فيه في أحيان كثيرة، جاءت ترجمته مضطربة كليلة مفكّكة، فارغة المضمون في كثير من فصولها. ولنأخذ على ذلك مثالا ساطعا هذه الفقرة باللغة الفرنسية مأخوذة من النصّ الأصلي للموسوعة، ثمّ نقابلها بترجمة د.منذر عياشي لها، ثمّ تتبع بإعطاء الترجمة اللائقة:

"On notera l'ambiguité qui fait appeler < temps > à la fois les TG, et des ensembles de TG: ainsi on parle du temps < present > qui regrouperait le TG < present de l'indicatif > et le TG < present du Subjonctif >. Ce regroupement des TG en temps croise leur regroupement en modes: on met dans le même mode < indicatif > les TG: < present de l'indicatif > et < imparfait de l'indicatif >. dans cette prspective, chaque TG apparait comme l'intersection d'un temps et d'un mode."(1).

وترجمة د.عياشي لهذه الفقرة هي: "سنلاحظ الالتباس الذي يعطي اسم (زمن) للأزمنة القاعدية، ولمجموعات الأزمنة القاعدية في الآن ذاته: إننا نتكلم عن الزمن (الحاضر) الذي يجمع الزمن القاعدي (الحاضر الإخباري) والزمن القاعدي (نصب الفعل في صيغة الحاضر). وهذا الجمع للأزمنة القاعدية في زمن يصلب تجمعها في الطريق: نحن نضع في الطريقة (الإخبارية) عينها الأزمنة

(1) nouveau dictionnaire encyclopedique des sciences du language, p682.

القاعدية: (الحاضر الإخباري) و(المضارع الإخباري). ويبدو كل زمن قاعدي، من خلال هذا المنظور، وكأنه تقاطع لزمن ولطريقة"(١).

والذي يلاحظ على هذه الترجمة أنها في غاية التفكك والغموض بل والانحراف الكارثي عن مدلول النصّ الأصلي، بسبب عدم فهم المترجم لجلّ لمصطلحات النحوية الفرنسية فيه، فلا يكاد يفهم القارئ شيئا عندما يقرأ النصّ العربي، الذي يبدو في هذه الحال لا صلة له بالنصّ الفرنسي! وإذا استبدلت الترجمة الخاطئة تماما لتلك المصطلحات بترجمة صحيحة معبّرة فعلا عن مدلولها، فُهِم نصّ الترجمة واقترب كثيرا من مضمون النصّ الأصلي، وذلك على النحو الآتي مع تحوير بسيط في الترجمة الكلية لتكون أكثر دقة:

"سنلاحظ الغموض يشوب إطلاق (الزمن) على الأزمنة النحوية، وعلى مجموعات الأزمنة النحوية في آن معا: إذ إننا نتكلم عن زمن (الحاضر) الذي يجمع الزمن النحوي (الحاضر الإخباري) والزمن النحوي (الحاضر الذاتي أو النفسي [كالتمني والاحتمال والشك والرغبة والضرورة والافتراض..إلخ]). وهذا التجمع للأزمنة النحوية في زمن، يتقاطع مع تجمعها في صيغ [أسلوبية]: فتوضع في نفس الصيغة (الإخبارية) الأزمنة النحوية: (الحاضر الإخباري) و(الماضي الاستمراري الإخباري). وفي هذا المنظور يبدو كل زمن نحوي وكأنه ملتقى للزمن وللصيغة [الأسلوبية]".

وإنّ هذا ليدلّ فعلا على أن المصطلحات (أو ما يسمّى أحيانا الكلمات المفاتيح) من أخطر ما يواجهه المترجم، وهي التي يتوقف على فهمها فهم النصّ، ومن ثمّ التوفيق في نقل معناه إلى لغة أخرى، وبدون ذلك تكون الترجمة عبثا بالنصّ الأصلي بلغة أخرى!

(١) القاموس الموسوعي ص ٦٠٥-٦٠٦.